جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عنوان المذكّرة:

أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الصدمتين 2008 و 2014

-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص :اقتصاد دولي

إعـــداد الطالبين:

- أســامة بن كينيوار
- جمال الدين حوتة

إشــراف الأستـــاذ:

- د.بلال بوبلوطة

لجنـــة المناقشـــة		
الأستاذ:د. مسعود بودخدخ	جـامـعـة جـــيجـل	رئيسا
الأستاذ: د. بلال بوبلوطة	جـامـعـة جـــيجـل	مشرفا
الأستاذ: د. حكيم عيان	جـامـعـة جـــيجـل	مناقشا

السنة الـجـامعيـة: 2017- 2018

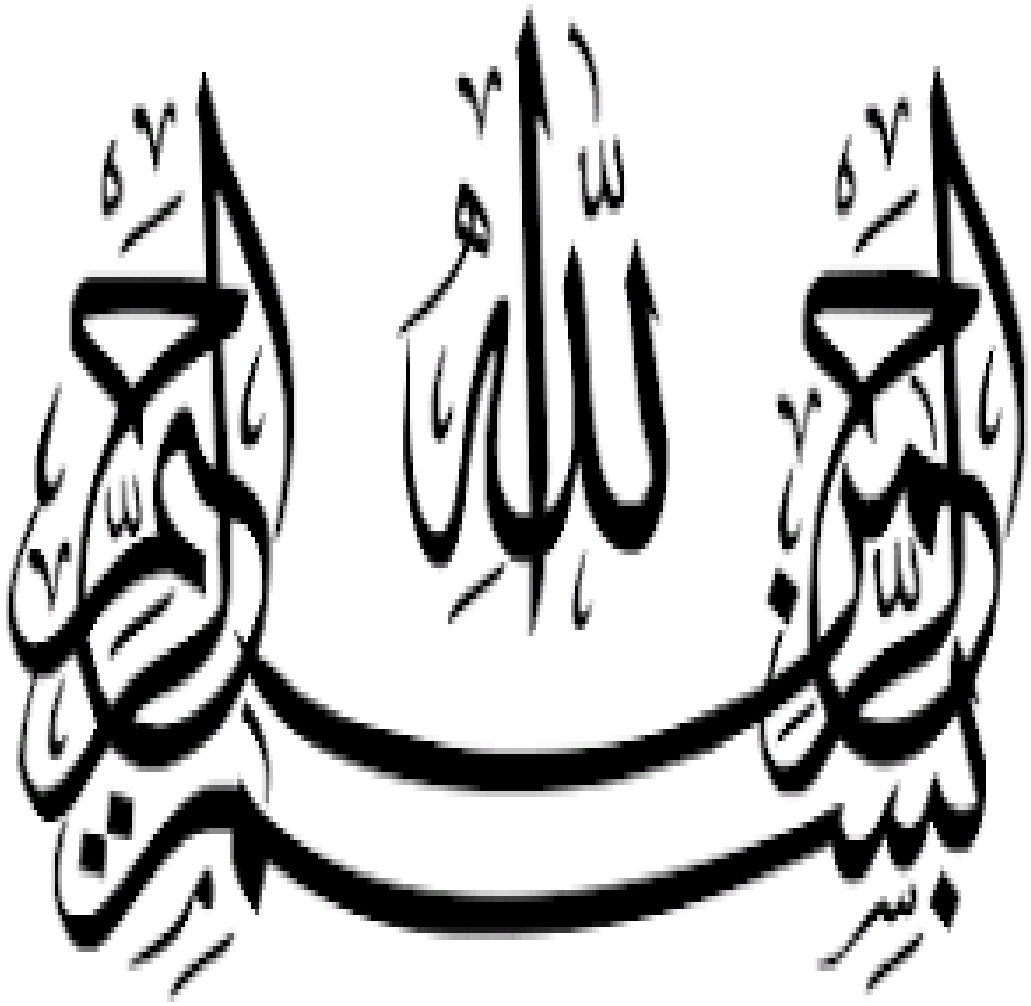
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكر

اللهم إنا نشكرك على نعمك ونحمدك عليها، اللهم إنا نشكرك على كل طريق صعب يسرته لنا، والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل والصلاة وخير السلام على سيدنا محمد وعلى أصحابه وآله أجمعين.

نتقدم بالشكر إلى:

المشاعل المضيئة المعلقة في دربنا الدراسي والتي أنارت لنا بصائرنا وعقولنا لأنه من الجميل أن يكون الإنسان شمعة ينير درب الحائرين ويأخذ بأيديهم ليقودهم إلى بر الأمان متجاوزا بهم أمواج الفشل والقصور، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف" **بويلوطة بلال**" فله منا كل عبارات الشكر والاحترام، فجازاك الله ك لخير وسدد خطاك.

كما نتقدم بجزيل شكرنا للأستاذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم خلال مسارنا الدراسي.

وكما نتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه المذكرة وإلى كل من يحمل نبراس العلم ليضيء به سبيل العلم.

فـهــرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات	7
تمهيـد	7
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات	8
المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات	8
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات	9
المطلب الثالث: طرق معالجة اختلال ميزان المدفوعات	12
المبحث الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات	15
المطلب الأول: الأسباب الخارجية لظاهرة العجز في ميزان المدفوعات	15
المطلب الثاني: الأسباب الداخلية لظاهرة العجز في ميزان المدفوعات	17
المطلب الثالث: أسباب أخرى لظاهرة الاختلال في ميزان المدفوعات	18
المبحث الثالث: طرق معالجة اختلال ميزان المدفوعات	19
المطلب الأول: التصحيح عن طريق آلية السوق (نظرة كلاسيكية)	19
المطلب الثاني: التصحيح عن طريق التدخل الحكومي (النظرية الكينزية)	20
المطلب الثالث: التصحيح وفق مدخل الاستيعاب	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الثروة النفطية وميزان المدفوعات	28
تمهيـد	28

المبحث الأول: عموميات حول النفط	29
المطلب الأول: ماهية النفط	29
المطلب الثاني: أسعار النفط	33
المطلب الثالث: أسواق النفط العالمية	35
المبحث الثاني: أهمية الثروة النفطية	37
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للنفط	37
المطلب الثاني: الأهمية العسكرية والسياسية للنفط	39
المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة	40
المبحث الثالث: تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات	42
المطلب الأول: تأثير على سعر الصرف	43
المطلب الثاني: من خلال الواردات	46
المطلب الثالث: التأثير على معدل تضخم المستورد	49
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث: مقارنة أثر تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال الصدمتين	53
تمهيـد	53
المبحث الأول: تأثير تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات 2008-2013	54
المطلب الأول: التأثير من خلال الميزان التجاري	54
المطلب الثاني: التأثير من خلال سعر الصرف	59
المطلب الثالث: التأثير من خلال احتياطي الصرف	61
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات 2014-2017	63
المطلب الأول: التأثير من خلال الميزان التجاري	63
المطلب الثاني: من خلال سعر الصرف	68
المطلب الثالث: التأثير من خلال احتياطي الصرف	69
المبحث الثالث: مقارنة تقلب أسعار النفط على ميزان المدفوعات ما بين الفترتين	70
المطلب الأول: التأثير من خلال الميزان التجاري	71

المطلب الثاني: من خلال سعر الصرف	72
المطلب الثالث: التأثير من خلال احتياطي الصرف	73
خلاصة الفصل	74
خاتمة	76
المراجع	79

فـهرس الجـداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	آثار أسعار النفط على التضخم المحلي في الجزائر.	49
02	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2008-2013.	54
03	أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة 2008-2013.	55
04	تأثير الواردات على أسعار النفط خلال الفترة 2008-2013.	57
05	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2013.	58
06	أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف.	59
07	أثر أسعار النفط على احتياطي الصرف.	62
08	أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة 2014-2017	64
09	تأثير الواردات على أسعار النفط خلال الفترة 2014-2017.	65
10	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2013.	67
11	أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف.	68
12	أثر أسعار النفط على احتياطي الصرف.	69

فـهــرس الأشكــال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المكونات الأساسية لميزان المدفوعات.	12
02	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2008-2013.	55
03	نسب تغير أسعار النفط والصادرات خلال الفترة 2008-2013.	56
04	تأثير أسعار النفط على الواردات خلال الفترة 2008-2013.	58
05	نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2013.	59
06	نسبة التغير في أسعار النفط وسعر الصرف خلال الفترة 2008-2013.	60
07	نسبة التغير في سعر النفط واحتياطي الصرف خلال الفترة 2008-2013.	63
08	تأثير أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة 2008-2014.	65
09	تأثير أسعار النفط على الواردات خلال الفترة 2014-2017.	66
10	نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2017.	67
11	نسبة التغير في أسعار النفط وسعر الصرف خلال الفترة 2014-2017.	69
12	نسبة التغير في سعر النفط واحتياطي الصرف خلال الفترة 2014-2017.	70

المـــقدمـــة

المقدمة

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية في الوقت الراهن، باعتباره العمود الفقري للحياة العصرية ومادة حيوية للصناعة وأساس لوسائل لا تعد ولا تحصى، وقد بلغ تأثيره جميع أوجه النشاط الاقتصادي وأصبح يؤثر بشكل كبير في التجارة الدولية إضافة إلى كونه سلعة نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصاديات كاملة سواء كانت تعتمد عليه كمصدر للدخل والعملة الصعبة، أو تلك التي تعتبره ركيزة تقدمها الصناعي، لقد كان للذهب الأسود أثر كبير في تحديد معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وتأثيره لم يعد يقتصر على الأداء الاقتصادي للدول فحسب بل يشمل ميادين أخرى كالسياسة منه والأمن الوطني.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية وذلك باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية إلا أنّ ما تعرضت له السوق النفطية العالمية مرات عديدة نتيجة تأثيرها سلبا وإيجابا بعوامل مختلفة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا، وباختصار شديد فإن الاقتصاد الجزائري أصبح رهن تقلبات أسعار برميل النفط التي قد تصل آثارها إلى حد الأزمة وشل كامل الاقتصاد مثلما حدث في ثمانينيات القرن الماضي.

إذ يعتبر ميزان المدفوعات الجزائري الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط وقد شهد العديد من التغيرات خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية انخفاضا غير مسبوق لأسعار النفط مما أدّى إلى تغير في رصيد ميزان المدفوعات.

إشكالية الدراسة

ما مدى أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الصدمتين الأخيرتين؟

ومن أجل الإجابة والإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو ميزان المدفوعات وما هي أهم نظريات إعادة توازنه؟
- فيما تكمن أهمية المحروقات؟
- ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر؟

فـرضيـات الدراسة

- يتعرض ميزان المدفوعات إلى العديد من الاختلالات حسب مصدرها وأسبابها أما طرق علاجه فتتمثل في التصحيح عن طريق مجموعة من الآليات.
- تعتبر أسعار النفط من أهم المتغيرات التي تؤثر على ميزان المدفوعات.
- هناك فرق كبير في أثر انهيار أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال الصدمتين الأخيرتين في الجزائر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في كونه قضية اقتصادية شغلت اهتمام الخبراء والفنيين الاقتصاديين لعدة اعتبارات، وذلك لأنه واعتمادا على سعر النفط يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجيهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية، وذلك نظرا لتأثير قطاع النفط على الهيكل الاقتصادي والتوازنات الكلية وأهم هذه التوازنات ميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة

- معرفة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتحليل عناصره.
- رصد تطورات ميزان المدفوعات في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط خلال فترة الدراسة.

أسباب اختيار الدراسة

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- الأهمية المتزايدة للنفط في الاقتصاد الجزائري.
- من مواضيع الساعة مما للنفط من أثار.
- صلة الموضوع بتخصصنا.

منهجيات البحث

من أجل الإجابة على هذا التساؤل المطروح والتوصل إلى نفي أو إثبات صحة الفرضيات سيتم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الاعتماد على الكتب، المجلات، المواقع

الإلكترونية للدراسات السابقة، والتي تهتم بجوانب الموضوع بهدف عرض أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات. أمّا في الجانب التطبيقي فسيتم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك باستعمال أدوات إحصائية وقياسية لاستقراء المعطيات الخاصة بالدراسة.

محتويات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول جاءت على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** تم التطرق من خلاله إلى أساسيات ميزان المدفوعات، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، الأول سنتناول فيه ماهية ميزان المدفوعات، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى أسباب الاختلالات في ميزان المدفوعات وسنبرز في المبحث الثالث طرق معالجته.
- **الفصل الثاني:** سيكون تحت عنوان الثروة النفطية وميزان المدفوعات حيث تم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول سنتناول فيه عموميات حول النفط، أما الثاني فسنتطرق فيه للحديث عن الثروة النفطية والثالث سنبرز فيه تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات.
- **الفصل الثالث:** والذي سيكون تحت عنوان دراسة تحليلية لتأثير تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2008-2017 وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول سيشمل دراسة تحليلية لتأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2013 أما المبحث الثاني سيتناول دراسة تحليلية للتأثير خلال الفترة 2014-2017 أما المبحث الثالث فسيخصص للمقارنة بين الفترتين.

أهم الدراسات

فيما يخص المصادر التي اعتمدنا عليها فهناك مجموعة من الكتب والدراسات السابقة حول الصناعة النفطية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، كما ركزنا على المصادر التي تصدر عن هيئات رسمية كالتقارير الصادرة من بنك الجزائر، تقارير المديرية العامة للجمارك، أما فيما يخص الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها فنذكر

- **نعيمة حمادي**، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية" خلال الفترة 1986 - 2008، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008 - 2009.

وقد حاولت هذه الدراسة إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية وكيفية العمل على تحقيق التنمية العربية الشاملة في ظل تقلبات أسعار النفط، وأيضا تبيان مكانة قطاع النفط في الاقتصاديات العربية وواقع التنمية فيها في ظل سيطرة هذا القطاع على الاقتصاد، ودراسة العوامل المؤثرة على سعر النفط، وتوضيح توظيف العوائد النفطية العربية وما يوجه منها لخدمة التنمية وتأثر مصادر تمويل التنمية في الدول العربية بتقلبات أسعار النفط، وقد توصل الى أن الدول العربية النفطية تعتبر من بين أكثر الدول تضررا وتأثرا بتقلبات أسعار النفط، تتحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية بصورة كبيرة في الدول العربية النفطية مما هي عليه في الدول العربية الغير نفطية ، تمويل التنمية بين الدول العربية من خلال المنح والمساعدات والاستثمارات المباشرة لا يتوجه بالضرورة إلى الدول الأقل نموا بين الدول العربية.

- **وحيد خير الدين**، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012- 2013.

وقد حاولت هذه الدراسة إبراز أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي وذلك من عن طريق توضيح أثاره على كلى من الدول المنتجة والمستهلكة له، وأهميته الاقتصادية في مختلف القطاعات، والاستراتيجيات البديلة حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من التخلي من هذا المورد ناضب الذي يعتبر مصدر التمويل الوحيد في الجزائر.

الـفصل الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: طرق معالجة ميزان المدفوعات.

تمهيـــد

مع التطورات الاقتصادية وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى متفتحة على العالم الخارجي، أصبحت الدول ترتبط ببعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية فتتبادل سلع وخدمات متنوعة تترتب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصّل عليها والحصول على مقبوضات كنتيجة للصادرات مع السلع والخدمات، بالإضافة إلى ما قد تمنحه وتحصل عليه الدولة من إعانات وقروض أو القيام باستثمارات في الخارج، أو قيام الأجانب باستثمارات داخل الدولة كل هذا وذاك يقيّد في سجل يدعى بميزان المدفوعات.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سيعرض في المبحث الأول ماهية ميزان المدفوعات، وتم تخصيص المبحث الثاني لأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فسيتم من خلاله التطرق إلى طرق معالجة ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب مما يتطلب انتقال الموارد المالية، المادية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى حيث يجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات التي يوضحها المركز المالي لدولة ما اتجاه دولة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

1. تعريف ميزان المدفوعات: أعطيت عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها:

- ✓ يعرف ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي أنه بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري عن معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة [1].
- ✓ ويعرف ميزان المدفوعات أنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة [2].
- ✓ يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة[3].

من خلال هذه التعريفات يمكننا إعطاء مفهوم شامل لميزان المدفوعات المتمثل في: «هو سجل أو بيان أو وثيقة محاسبية وإحصائية يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة».

ويكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي مستمر، حتى يتحقق هذا التوازن لابد من أن تدخل كل معادلة دولية في الميزان مرة دائنة ومرة مدينة، أي أن كل بند في الجانب الدائن لابد أن يقابله بند في الجانب المدين مساوي له، والعكس صحيح، وتسمى هذه العملية بنظرية القيد المزدوج.

---

[1] وليد عبدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 01.

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 163.

[3] بودريعات يونس، بوغرة نصر الدين، **تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة جيجل، الجزائر، 2017، ص 07.

2. أهمية ميزان المدفوعات

تتمثل أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:

- قد يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض العملة ومدى تأثيرها على زيادة أو نقصان صادرات الدولة، وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.
- يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.
- أنه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز.
- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة وارداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع وإذا كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الأجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيما إذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج.
- من دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا إذا كانت الدولة دائنة أو مدينة [1].

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من مكونات رئيسية لابد من توفرها فيه عند إعداده وهي:

- حساب العمليات الجارية.
- حساب العمليات الرأسمالية.
- حساب التسويات الرسمية.

1. ميزان العمليات الجارية

ويشمل كل المعاملات التي تترتب على الإنتاج الجاري أو التي تؤثر في هذا الإنتاج في نفس الفترة ولها صفة دورية يطلق عليها البعض " حساب التجارة "، ويتكون بدوره من حسابين:

- ميزان التجاري.
- ميزان الخدمات.

[1] وليد عبدي عبد النبي، مرجع سابق، ص 02.

أ. ميزان الخدمات

وتسجل فيه كل المعاملات غير المنظورة أي غير الملموسة في شكل خدمات وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات الخدمية مثل الخدمات السياحية وخدمات النقل والشحن والتأمين والخدمات التعليمية والصحية.

ب.الميزان التجاري

وتسجل فيه كل المعاملات المتطورة أي الملموسة في شكل سلع (عينية) وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية مثل السلع الزراعية والصناعية [1].

2.حساب العمليات الرأسمالية

ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بفرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأصول بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة[2]. وتنقسم إلى:

أ. المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها أكثر من سنة، أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر وهو يشمل:

- **القروض طويلة الأجل:** سواء تلك الممنوحة إلى الأجانب أو الممنوحة من الأجانب وهي تكون عادة من المصادر الحكومية أو خاصة أو مؤسسات دولية
- **الاستثمار المباشر:** وهو الاستثمار الذي يتولى أصحابه إدارته مباشرة، وقد يحققون أرباحا أو خسائر جراء نشاطهم الاستثماري خارج بلادهم[3].

---

[1]عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، دار النشر مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 157.

[2]محمود زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت دس، ص 66.

[3]وليد عبدي عبد النبي، مرجع سابق، ص08.

ب. المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل

يتضمن هذا الحساب حركة رؤوس الأموال بين الدول التي تهدف إلى الاستثمار لأجل قصير (يقل عن سنة)، وفيما يخص كيفية القيد فيتم التمييز بين حالتين:

- **الحالة الأولى:** عند استثمار المقيمين لأموالهم في الخارج على شكل إيداعات في المصارف الأجنبية أو شراء وبيع أوراق مالية فتسجل هذه العملية في الجانب المدين وذلك لأنه سيحدث تدفق لرؤوس الأموال الوطنية قصيرة الأجل نحو الخارج مؤدية بذلك إلى زيادة حقوق المقيمين على الأجانب.
- **الحالة الثانية:** عند قيام الأجانب باستثمارات مشابهة داخل الاقتصاد الوطني، تُقيّد هذه العملية في الجانب الدائن وذلك بسبب تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل محققة بذلك حقا للأجانب على المقيمين[1].

3. حساب التسويات الرسمية

وهو يتكون من عدة عناصر:

أ. صافي السهو والخطأ

ذكرنا أن القيد في ميزان المدفوعات يتم بطريقة القيد المزدوج، بمعنى أن النتيجة الحتمية لميزان المدفوعات تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين و يرجع ذلك أن كل عملية تُقيّد مرتين، و قد يحدث أن لا تكون القيمة التي تحصل عليها غير متساوية في الجانبين و السبب يعود إلى أنه من الناحية العملية يصعب الحصول على معلومات دقيقة و مكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، و في هذه الحالة و لكي يظل ميزان المدفوعات متوازنا يتم إدراج حساب السهو والخطأ والذي يظهر في نهاية بيانات ميزان المدفوعات كما يستخدم هذا البند أيضا في الحالات التالية:[2]

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار السوق.
- عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية من أسلحة وعتاد للحفاظ على الأمن القومي للبلد، لذلك يتم إدراج هذه المشتريات في بنود السهو والخطأ.

ب.صافي الاحتياطات الرسمية (الدولية)

يتضمن هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية من أجل تسوية العجز أو الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات أي رصيد الحساب الجاري والمعاملات الرأسمالية، فإذا افترضنا أن مجموع المدفوعات إلى الخارج (الجانب المدين) تفوق المتحصلات من الخارج (الجانب الدائن) فإن ميزان المدفوعات

---

[1] خالد احمد فرحان المشهداني وآخرون، **التمويل الدولي**، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015، ص 49.

[2] محمد كي الشافعي، مرجع سابق، ص 117.

يكون في حالة عجز ويحتاج إلى تسوية من خلال الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي وفي حالة فائض تتزايد الاحتياطات الدولية [1].

الشكل رقم 01: المكونات الأساسية لميزان المدفوعات.

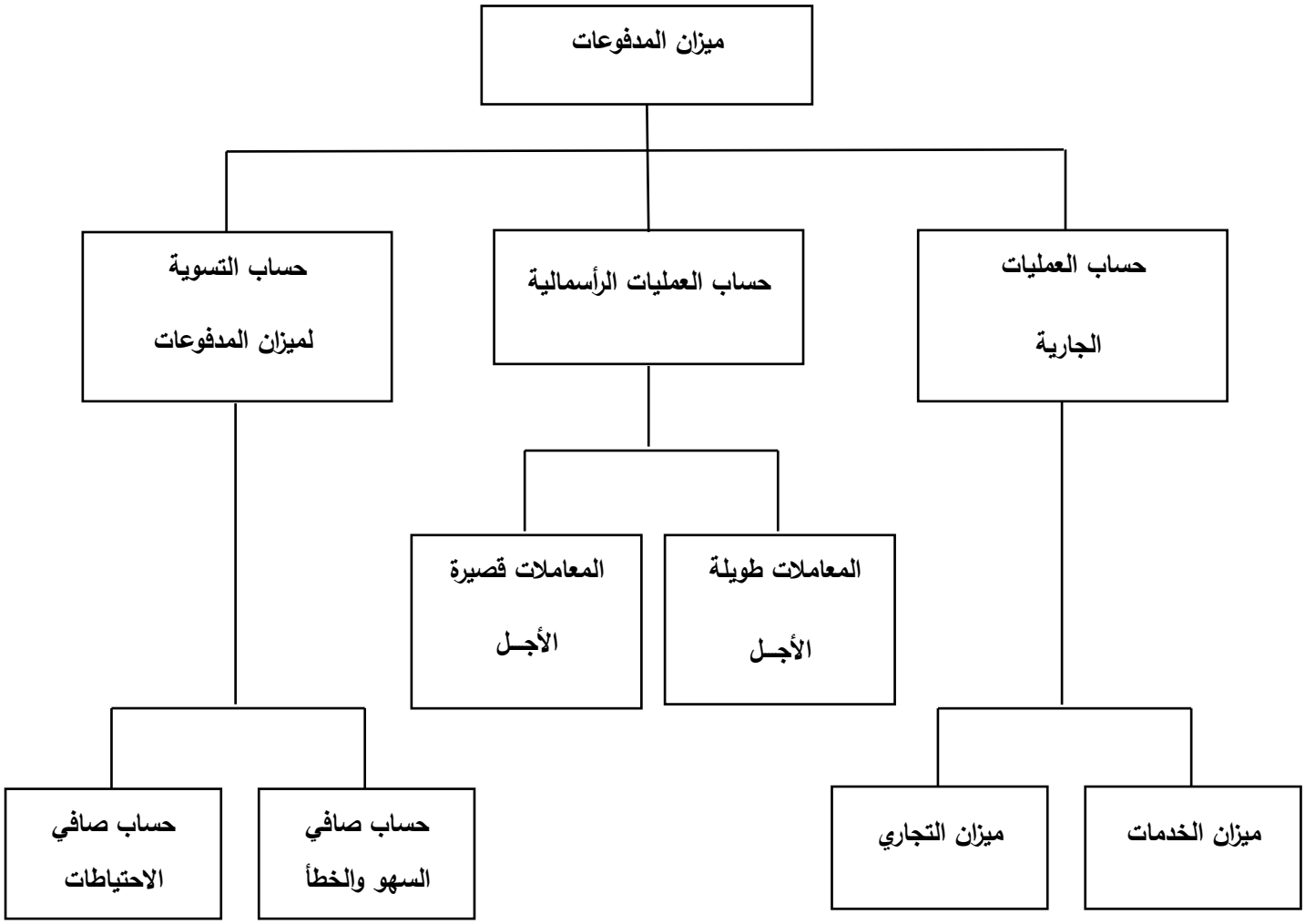

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على عبد المطلب عبد الحميد، محمود يونس، وليد عبدي عبد النبي، خالد أحمد وفرحان المشهداني، محمد زكي الشافعي، محمد سيد عابد، مراجع سبق ذكرها.

المطلب الثالث: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

هناك العديد من أنواع الاختلال حيث أنها لا تقتصر في العجز فقط وإنما تشمل الفائض أيضا وتنقسم إلى قسمين:

- الاختلال المؤقت.
- الاختلال الدائم (الهيكلي).

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 294.

1. الاختلال المؤقت: وينقسم بدوره إلى:

أ. الاختلال العارض

هو ذلك الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق مع طبيعة الأمور، ولا يعبر عن القوى الاقتصادية للدولة، ومثال ذلك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات خاصة في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية، كما حدث في مصر سنة 1961/1960 مما يؤدي إلى وجود اختلال سالب في الميزان التجاري بسبب انخفاض المحصلات من العملات الأجنبية. ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى اختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعة.

ب.الاختلال الموسمي

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة، كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط اقتصادي فيها على الزراعة، ففي موسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز [1].

ت.الاختلال الدوري

هو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية أساسا والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية و التي تتعرض لها هذه الدول دوريا و بشكل مستمر، ولا شك أن حالة النشاط و الازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي، وزيادة إنتاج الدولة و بالتالي زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم حصولها على ميزان مدفوعات ملائم تتفوق فيه الصادرات على الواردات، في حين أن حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها التصديرية ارتباطا بانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري ومن ثم ميزان مدفوعاتها وأن وجود مثل هذا الفائض أو العجز أي الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية، ويزول بزوالها ولذلك فإنه اختلال مؤقت ويرتبط بها [2].

---

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص ص 260، 261.

[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 129.

ث.الاختلال الاتجاهي

هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، وذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تتعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الجولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

ويفسر ذلك بنقص المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمارات، ولذا تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار وهذه المشكلة تواجه معظم الدول النامية [1].

ج.الاختلال النقدي

يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات، فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات كذلك اِرتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب ارتفاع الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة وكل من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، هذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة انكماشية مناسبة [2].

2. الاختلال الدائم (الهيكلي)

وهو الاختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة وهو ما يمكن أن ينطبق على الدول النامية، والذي يطلق عليه اختلال بنيوي أو هيكلي، أي الاختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية، ضعف الجهاز الإنتاجي وضعف درجة مرونته والذي يتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال استيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن أن يتاح للتصدير من سلع وخدمات ورؤوس الأموال بسبب أن أوضاع التخلف التي يعيشها لا تساعده على توفير مثل هذه القدرة وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم تزايد صادراته بالشكل الذي يتماشى فيه مع وارداته وهو ما ينجم عنه تفوق وارداته على صادراته وحصول عجز في ميزانه التجاري ومن ثم عجز في ميزان مدفوعاته وبشكل مستمر ومتزايد في حالات ليست بالقليلة[3].

---

[1]محمود يونس، مرجع سابق، ص ص261، 262.

[2]رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر**، الهيئة العامة للكتاب، 1980، ص 490.

[3]فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 129، 130.

المبحث الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

ذكرنا في المبحث السابق أنواع الاختلالات المتواجدة في ميزان المدفوعات والتي تؤدي إلى حدوث فائض أو عجز في هذا الأخير، وحتى يحدث هذا الاختلال لابد من وجود أسباب معينة، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأسباب الخارجية لظاهرة العجز في ميزان المدفوعات

وهو ينقسم إلى:

- الارتفاع في أسعار الفائدة العالمية.
- الركود الاقتصادي العالمي.
- تدهور معدلات التبادل التجاري.
- هروب الأصول إلى الخارج.

1. الارتفاع في أسعار الفائدة العالمية

يلاحظ أن أسعار الفائدة كانت منخفضة في فترة السبعينات نظرا لزيادة الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية الدولية والذي نجم عن الوفرة التي حدثت في أسعار النفط في تلك الفترة، وبدأ سعر الفائدة الحقيقي العالمي في التزايد بصورة كبيرة في فترة الثمانينات، فبعد أن كان هذا السعر قريبا من الصفر في عام 1980 إذا به يرتفع إلى 5،7% عام 1981 وإلى 10% عام 1982 وكان ذلك راجع بصفة أساسية إلى معدل التضخم كان مرتفعا في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انخفضت بعد سنة 1986، ثم استقرت أسعار الفائدة الحقيقية إلى أن وصلت إلى 3،13% في متوسط التسعينات، وتترتب على ذلك أن مدفوعات خدمة الدين تزايدت وبصورة متفاقمة بالنسبة للبلدان النامية، كانت حوالي 17 مليار دولار في فترة السبعينات فإذا بها ترتفع إلى 100 مليار دولار في فترة الثمانينات وإلى أكثر من 299 مليار دولار في التسعينات.

2. الركود الاقتصادي العالمي

تترتب على الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط في بداية السبعينات و نهايتها، آثار انكماشية على البلدان المتقدمة، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ سياسة اقتصادية كلية و كان ذلك بصفة أساسية لتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، و ترتب على ذلك آثار ركودية في النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت معدلات البطالة و انخفض معدل النمو، مما أثر بدوره على حركة التجارة الدولية، فانخفاض معدل

النمو السنوي في حجم الصادرات العالمية، وكان معدل هبوط الصادرات في البلدان النامية أكبر من البلدان المتقدمة وهذا الانخفاض في صادرات البلدان النامية يرجع أيضا إلى سياسات اقتصادية التي طبقتها البلدان المتقدمة كرد فعل لارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، و بسبب هذا الركود العالمي واجهت القيمة الحقيقية لصادرات البلدان النامية خسارة تقدر بحوالي 25 مليار دولار في فترة الثمانينات، ومما لا شك فيه أن هذه الخسائر في صادرات البلدان النامية كان لها أثر كبير في تزايد العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان.

3. تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية

يلاحظ أن معدلات التبادل التجاري الدولي لم تكن في صالح البلدان النامية، خاصة غير المصدرة خلال الأربعة عقود الأخيرة، وإن معدلات التبادل التجاري كانت أفضل في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية وفي البلدان النامية النفطية أفضل من المصدرة لغير الوقود، وكان متوسط خسارة البلدان النامية من معدلات التبادل التجاري لفترة الثمانينات والتسعينات حوالي (–0،4)، و كان متوسط مكاسب البلدان المتقدمة في نفس الفترة حوالي (0،8) سنويا هذا فضلا على التقلبات في الأسعار العالمية للنفط حيث الارتفاع في هذه الأسعار يزيد من تكلفة استيراد النفط بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية، وانخفاض أسعار النفط يزيد من عجز ميزان مدفوعات البلدان النامية النفطية التي تعتمد بصفة أساسية على الصادرات النفطية والتي تشكل أكثر من 90% من دخلها القومي.

4. هروب الأصول إلى الخارج

مما لا شك فيه أن ظاهرة هروب الأصول إلى الخارج في البلدان النامية تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لأنها تجعل البلد الذي هرب منه رأس المال في عوز دائم لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، ولاستيراد السلع الضرورية والوفاء بأعباء خدمة الدين، وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك، مما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز فيه، ويلاحظ أن هناك خلافا في تفسير سبب هروب رأس المال من البلدان النامية للخارج، فالمؤسسات الدولية ترى سبب هذه الظاهرة من المغالاة في تحديد سعر سوق العملة الوطنية، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في البنوك الوطنية، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم في هذه البلدان.

ويرى البعض الآخر أن سبب هذه الظاهرة لا يرجع إلى ما سبق، وإنما يرجع إلى تفشي الرشوة والفساد الإداري، وضعف أجهزة الدولة و عدم هيبتها واستغلال النفوذ والسلطة في تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة حيث هروب رؤوس الأموال المحلية يعد من الأسباب الرئيسية المسؤولة ليس فقط عن العجز في

ميزان المدفوعات للبلدان النامية، بل أيضا كالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها هذه البلدان، وإن رجوع هذه الأموال في البلدان النامية واستثمارها سيكون كفيلا بالقضاء على معظم مشكلات هذه البلدان، ولكن ذلك مشروط بتوافر الشفافية في سلوك أجهزة الدولة إلى جانب السياسات اللازمة لاستغلال هذه الأموال بأفضل صورة [1].

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية لظاهرة العجز في ميزان المدفوعات

وينقسم إلى:

- اتساع فجوة الموارد المحلية.
- نمط التنمية والتصنيع.
- تزايد معدلات التضخم.

1. اتساع فجوة الموارد المحلية

إن البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة بسبب انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدّل نمو السكان، إضافة إلى ضعف القطاعات الإنتاجية وانخفاض كفاءة الاستثمار ومحدودية الطاقة الاستيعابية، وغيرها من العوامل، فإنّ الادخار المحلي يعجز عن تلبية حجم الاستثمار المتزايد بسبب متطلبات إقامة البنى التحتية والارتكازية اللازمة، وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية لسد عجز المعروض لتلبية الاستهلاك المرتفع، إضافة إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتلك الاستثمارات، وهذا يستوجب توفير نقد أجنبي لتمويل تلك الواردات المتزايدة مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

2. نمط التنمية والتصنيع

لجأت العديد من البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال إلى إتباع أنماط مختلفة للتنمية، كان من بينها تركيز الجهود على القطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي، وذلك عن طريق سحب الفائض الاقتصادي من هذا القطاع الأخير لصالح القطاعات الأخرى بشكل توفير الغذاء الرخيص للعمال ولسكان المدينة، وباستخدام الصادرات الزراعية لتمويل الواردات وتوفير المواد الخام الرخيصة للصناعات المحلية، تترتب على ذلك تدهور مستويات المعيشة في الريف وتزايد الهجرة إلى المدن، وتدني إنتاجية الأرض الزراعية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجة على المواد الغذائية، والمواد الخام

[1] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص ص 78،82.

اللازمة للصناعات المحلية، بالإضافة إلى تناقص الفائض الزراعي المخصص للتصدير، وكل ذلك انعكس على ميزان المدفوعات، حيث ازداد الاستيراد على المواد الغذائية والمواد الخام اللازمة للصناعة، مما أدّى إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، فضلا عن ذلك فإن استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها هذه البلدان، كان من شانها أيضا أن تزيد من العجز في موازين المدفوعات سواء كانت إستراتيجية الإحلال محل الواردات أم استراتيجيات تشجيع الصادرات.

3. تزايد معدلات التضخم

من الواضح أن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، وذلك لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات البلد التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ أنه إذا تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج فإن ذلك يعني العجز في ميزان المدفوعات منذ الوقت الذي يبدأ فيه سداد القرض.

المطلب الثالث: أسباب أخرى لظاهرة الاختلال في ميزان المدفوعات

وينقسم إلى:

- اِرتفاع تدفق رؤوس الأموال الساخنة.
- التغيرات الهيكلية.
- الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

1. اِرتفاع تدفق رؤوس الأموال الساخنة

إن زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى دولة ما سوف يؤدي إلى زيادة صادرات السندات وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها بينما الدول المستثمرة أو المقرضة، فإنها تحتاج إلى العمل على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها نتيجة الاختلال الذي ترتب على استيراد السندات.

2. التغيرات الهيكلية

تعتبر التغيرات الهيكلية من الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات، ويمكننا التفرقة في الاختلالات الهيكلية القصيرة، ويحدث ذلك بالنسبة للسلع والخدمات، والاختلالات الهيكلية الطويلة التي تلحق بعناصر الإنتاج، ونكون بصدد اختلال هيكلي بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغيير في ظروف العرض والطلب.

3. الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية

يتأثر ميزان المدفوعات بالصراعات السياسية والعسكرية في بلد ما، حيث تحتم عليها توجيه مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية والإنتاجية إلى الإنفاق غير الاجتماعي مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتصدير وزيادة الواردات والديون الخارجية وهروب القوى العاملة الماهرة وكذلك هروب رؤوس الأموال المعدة للاستثمار، مما يؤدي إلى خلل كبير في ميزان المدفوعات [1].

المبحث الثالث: طرق معالجة ميزان المدفوعات

لقد توالت النظريات الاقتصادية المختلفة في إيجاد طريقة تبين دور المتغيرات الإقتصادية في السوق لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ولقد اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم نظريات إعادة التوازن لميزان المدفوعات، حيث سنعرض في المطلب الأول التصحيح عن طريق آلية السوق والمطلب الثاني عن طريق تدخل السلطات العامة، من خلال المطلب الثالث سيتم التعرض إلى التوازن وفق مدخل الاستيعاب.

المطلب الأول: التصحيح عن طريق آلية السوق (نظرة كلاسيكية)

نقطة الانطلاق للنظرية الكلاسيكية تبدأ من مرتكزاتها الأساسية مثل فكرها عن التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، العمل بقاعدة الذهب وربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وكذلك افتراضها للمنافسة الكاملة وحرية التبادل التجاري.

وفي ظل تلك الافتراضات الأساسية أكدت النظرية الكلاسيكية على أن التوازن يحدث بطريقة تلقائية **Automatically** من خلال التأثير الآلي لذلك الاختلالعلى جهاز الائتمان والأجور، ولتوضيح ذلك دعنا نميز بين حالة كون ميزان في حالة فائض أو في حالة عجز [2].

1. حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض **Surplus** إذا كان إجمالي الصادرات يفوق إجمالي الواردات أي أن الدولة حققت من مبادلاتها الخارجية فوائد تفوق قيم ما تم استيراده وبالتالي يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض ولكن هل يستمر تحقيق الفائض إلى ما لا نهاية؟

---

[1] ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص ص 38، 39.

[2] رضا عبد السلام، **العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007، ص 166.

النظرية الكلاسيكية ترد بالنفي ـ لن يستمر تحقيق هذا الفائض إلى ما لا نهاية وتفسير ذلك في تأثير وجود هذا الفائض على مستويات الائتمان والأجر في الداخل بالارتفاع.

فلا شك أن الفائض يدخل إلى البلد في صورة ذهب، ويترتب على استمرار تدفق الذهب نتيجة وجود فائض في ميزان المدفوعات أن ترتفع الأسعار في الداخل (النظرية الكمية للنقود) فترتفع تكاليف الإنتاج، ومن ثم مستويات الأجور، وتنعكس كل تلك الارتفاعات على مستوى سعر المتوج النهائي بالارتفاع، وعندما يرتفع سعر المنتج الموجه للتصدير ينخفض الطلب عليه فتنخفض الصادرات ويزول الفائض في ميزان المدفوعات.

2. حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز إذا كانت عوائد صادرات الدولة أقل من وارداتها، أي أن ما عليها للعالم أكثر مما لها عنده، فكيف ستسدد الدولة هذا العجز؟

تسدد الدولة هذا العجز مما لديها من ذهب أي أن الذهب يخرج وينخفض حجمه في الداخل، فينعكس ذلك على مستويات الائتمان بالانخفاض وبالتالي الأجور، فينعكس كل ذلك في النهاية على أسعار الصادرات بالانخفاض فيزداد الطلب العالمي عليها، وبالتالي يزول العجز تدريجيا وربما يحقق الميزان فائضا، وهكذا يستمر الميزان في تلك العملية لكنه يعيد توازنه تلقائيا دون الحاجة إلى التدخل[1].

المطلب الثاني: التصحيح عن طريق التدخل الحكومي (النظرية الكينزية)

من أهم شروط هذه النظرية ثبات أسعار الصرف، ثبات الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل[2].

لقد ظلت الفكرة القائلة بأن التوازن في ميزان المدفوعات يتكيف تلقائيا وفق الضغوط التي يمارسها عليه قانون العرض والطلب في ظل التشغيل الكامل والحرية الاقتصادية، هي السائدة حتى صدور مؤلف " كينز" (النظرية العامة عام 1936م) حيث بدلت وسيلة التصحيح من مجال تغيرات الأسعار إلى مجال تغيرات الدخل، ولقد حاول الكينزيون تحديد العلاقة بين حركة العوامل الخارجية (الصادرات، الواردات وحركة رؤوس الموال) وديناميكية الدخل ومستوى العمالة والاستثمار بحسب المعادلة:

---

[1] نفس المرجع، ص 167.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، عمان، الأردن، أرصناء للنشر والتوزيع، 2004، ص 32.

حيث:

$$GNP = C\,p + Ip + G + X - M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

GNP: إجمالي الناتج القومي.

Cp: الاستهلاك الخاص.

Ip: الاستثمار الخاص.

G: الإنفاق الحكومي.

X: الصادرات.

M: الواردات.

($N_x = X - M$): صافي الصادرات.

اعتبر الكثير أن الاستهلاك والإنتاج يرتبطان مباشرة بالدخل لأن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة في الاستهلاك، أما علاقة الصادرات والواردات بالدخل فهي علاقة ذات اتجاهين، فمن ناحية تميل التغيرات في الصادرات والواردات إلى أحد التغيرات في الدخل، ومن ناحية أخرى تتضمن التغيرات في الدخل عادة، تغيرات في نفس الاتجاه في الطلب على الواردات. أما الصادرات فيرتبط نموها بمستوى الدخل في الدول الأخرى، في حال استقرار الأسعار وأسعار الصرف، سيبقى العلاقة بين الدخل والواردات كما هي بين الدخل والاستهلاك كلما ازداد الدخل ازدادت الواردات، أما الاستثمار فيرتبط بسعر الفائدة، انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار وعلى العكس ارتفاع سعر الفائدة يحد من الاستثمار.

إذا واجهت دولة ما عجز في ميزان مدفوعاتها، مثلا بسبب انخفاض الطلب الخارجي على صادراتها، هذه الموجة الانكماشية في الطلب على صادرات الدولة ستؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الطلب على الواردات، لأن انخفاض الدخل يعني تضييق الاستهلاك، من هنا النتيجة، انخفاض الواردات يسد الفرق بين الحقوق والديون ويعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات [1].

ولقد اعتمد كينز Keynes في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما:

- ✓ الميل الحدي للاستيراد.
- ✓ مضاعف التجارة الخارجية.

[1] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2003، ص ص67،68.

فالميل الحدي للاستيراد يعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصان المترتب في الدخل، أي أنه يبين أثر التغير في الواردات، أما مضاعف التجارة الخارجية يبين عدد المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة لحدوث تغير في أحد مكونات التجارة الخارجية كالصادرات والواردات، فهو نسبة التغير الكلي في الدخل الوطني إلى التغير الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى.

إن الاختلاف الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق، وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

1. حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات

حين يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائض سوف تزداد الصادرات التي يواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم ارتفاع الدخل وهو يؤدي لتلبية الطلب الإضافي على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة للعمل المضاعف فتزيد الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

2. حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات

يترتب عن وجود عجز في ميزان المدفوعات، تضييق فرص الاستثمار المحلي وانخفاض الطلب على صادرات الدولة مما يؤدي إلى انخفاض الدخل بمقدار يحدده المضاعف التكويني:

$$\Delta Y = \Delta X \frac{1}{S+m} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وهو ما ينتج عن انخفاض الواردات بمقدار يحدده الميل الحدي للاستيراد: $\Delta M = \Delta Y(m)$.

وبالتالي فإنّ انخفاض الواردات يسد الفرق بين الحقوق والديون ويعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات[1].

مثال عددي: إذا كان لدينا:

1. إجمالي الناتج المحلي Y دون مستوى التشغيل الكامل.
2. الصادرات تساوي الواردات X=M.
3. تزيد الصادرات عن الدخل بمقدار 100 دولار وتبقى عند هذا الحد.
4. الميل الحدي للاستهلاك MPS=0 والميل الحدي للاستيراد MPM=0,1.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 209.

فإن:

$$K = \frac{1}{MPM} = \frac{1}{0,1} = 10$$

$\Delta Y=(\Delta X)(K)=100X10=1000$ دولار

$\Delta M=(\Delta X)(MPM)=1000X0,1=100$ دولار

نلاحظ أن الزيادة في الواردات بلغت 100 دولار والتي تساوي الزيادة الأصلية في الصادرات وبالتالي يمكن القول أن التعديل في ميزان المدفوعات كامل.

أما إذا انطلقنا من نفس المعطيات أعلاه وافترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك$MPS=0,15$ فإننا نحصل على:

$$K = \frac{1}{MPS + MPM} = \frac{1}{0,15X0,1} = 4$$

$\Delta Y=(\Delta X)(K)=100X4=400$ دولار

$\Delta M=(\Delta X)(MPM)=400X0,15=60$ دولار

نلاحظ أن زيادة الصادرات على الواردات بمقدار 400 دولار وبالتالي التعديل يكون غير كامل.

لقد اِعتمدت النظرية الكينزية في تصحيحها لحالة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، سواء كان الميزان يعاني من عجز أو فائض على عنصرين إثنين، ولهما مضاعف التجارة الخارجية الذي يعمل على تحديد نسبة أو مقدار تغير الدخل الناتجة على انخفاض أو ارتفاع الطلب على صادرات الدولة والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع الواردات بنسبة يحددها العنصر الثاني، وهو الميل الحدي للاستيراد.

المطلب الثالث: التصحيح وفق مدخل الاستيعاب

على وفق مفهوم الاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما والمدفوعات الكلية لأولئك المقيمين، وبمعنى آخر فإن ميزان المدفوعات هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما، ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الاستيعاب يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الإنتاج، وبهذا المفهوم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الإنفاق القومي يزيد عن الدخل القومي، والعكس صحيح في حالة الفائض، أي أن الدخل القومي يزيد عن الإنفاق القومي[1].

[1] بودريعات يونس، بوغرة نصر الدين، مرجع سابق، ص 25.

ومن المعلوم إن مشاكل ميزان المدفوعات تنشأ بسبب الاختلال بين الدخل المحلي والإنفاق لذلك فإن المدخل يركز على الحقيقة القائلة بأن الاختلالات في الحساب الجاري يمكن أن تعتبر فرق بين الناتج المحلي والإنفاق المحلي.

$$Y = C + I + G + (X - M)$$
$$B = C + I - G$$
$$B = Y - A$$

حيث أن:

وضع الحساب الجاري: **B**

الصادرات: **X**

الواردات: **M**

الناتج القومي: **Y**[1].

الاستيعاب: **A**

و تعد معرفة الكيفية التي تؤثر فيها تخفيض العملة على كل من الدخل و الاقتصاد مسألة حاسمة بالنسبة إلى مدخل الاستيعاب[2].

فالتخفيض يعتبر أكثر فعالية، وفي نفس الوقت أكثر خطورة، لأن الدولة تقوم بمشاركة مشاكلها الداخلية مع الدول الأخرى، لهذا فهي لا تستطيع أن تقوم بالتخفيض بقرار تلقائي وإنما بموافقة مع المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، إضافة إلى ضرورة توافر شروط معينة لنجاح هذه العملية [3].

---

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص 308.

[2] هجير عدنان زكي، **الاقتصاد الدولي**، دار الفكر، دمشق، 2008، ص ص 278، 279.

[3] رشيدة زاوية، **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات في المدى الطويل**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 39.

خلاصة الفصل

وكحوصلة لما سبق يستخلص أن ميزان المدفوعات يعتبر النّافذة التّي تطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، فهذا السّجل الذّي تُدرج فيه مختلف العمليّات الاقتصاديّة التّي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادُليّة تزدوج فيها الدّائنيّة والمديونيّة وتتضمّنُ حركة انتقال السّلع والخدمات و رأس المال، ويحظى هذا الميزان بأهميّة بالغة على مستوى التّحليل الاقتصادي لأي دولة كونُهُ يعكس درجة تداخُل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وذلك من خلال عناصره الأربعة التّي يتألّف منها والتّي ينبغي أن تكون في حالة توازُن نهاية الفترة، هذه الحتميّة متأتيّة من إتّباع مبدأ القيد المزدوج في تسجيل القيود الدّائنة والمدينة، وهذا يعني أنّ التّوازُن الحسابي يتحقّق دائما في الحسابات الختاميّة للميزان وبالرّغم من الدّور البالغ الأهمية الذّي يلعبه هذا الأخير إلاّ أنّ الحقائق الاقتصاديّة تُقر بأنّه من النّادر أن يتوازن من الناحية الاقتصادية.

الـفصل الثاني: الثروة النفطية وميزان المدفوعات

المبحث الأول: عموميات حول النفط.

المبحث الثاني: أهمية الثروة النفطية.

المبحث الثالث: تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات.

تمهيد

إن أهمية النفط في الاقتصاد العالمي تظهر من خلال اعتباره أحد الموارد الإستراتيجية في الحياة الاقتصادية، فمن خلاله تستطيع دول العالم ضمان صيرورة اقتصاداتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، ولذلك حازت هذه السلعة على مكانة مرموقة جعلت منها سمة رئيسية لهذا العصر، يعتبر القرن الواحد والعشرون عصر النفط، وبسببه قامت حروب من جهة وأقيمت تحالفات من جهة أخرى، حيث شهدت أسعاره تقلبات أثرت على جميع اقتصاديات الدول وبغرض عرض مفاهيم عامة حول النفط تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سيعرض في المبحث الأول عموميات حول النفط، وتم تخصيص المبحث الثاني لأهمية الثروة النفطية، أما المبحث الثالث فسيتم من خلاله التطرق إلى تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: عموميات حول النفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، التي تعتمد عليه الدول المتقدمة في اقتصادياتها. كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول النامية زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: ماهية النفط

يلعب النفط دورا مهما وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية الاقتصادية العالمية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدرا للدخل للدول المنتجة والمصدرة له.

الفرع الأول: نشأة النفط

النفط قديم قِدم الحياة، ويبدو أن النفط سابق في قدمه الإنسان، إذ تقول بعض النظريات الحديثة أن عمر النفط يتجاوز ثلاث مليارات سنة في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عمر الإنسان على الكرة الأرضية أكثر من ثلاثة ملايين سنة، لقد كان النفط خلال الجزء الأكبر من تأريخه مدفونا في الصخور الرسوبية وبعيدا عن المتناول المباشر للإنسان، وكانت الاستخدامات الأولى للنفط محدودة وعابرة، فالحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية وحضارة بلاد الرافدين والهنود الحمر، كانت تستخدم هذه المادة السوداء واللزجة ذات الرائحة اللاذعة التي تتفق أحيانا بفعل العوامل الطبيعية إلى سطح الأرض في علاج بعض الأمراض وتضميد بعض الجروح وطلاء السفن، ليست قصة النفط بحديثة العهد فقد عرف الإنسان هذه المادة واستعملها للإنارة في البيوت والمعابد والأمراض منذ أقدم العصور[1].

يبدو أن كلمة البترول تنطبق طبيعيا على الهيدروكربونات السائلة، فهي مرادفة لكلمة زيت الصخروتعنيPetroleum وتتسع في الاستخدام لتشمل الغاز الطبيعي (Natural Gaz) [2].

ولقد اختلف الجيولوجيون في تحديد أصل النفط، وكيفية تكوين هذه المادة، فهناك من يؤكد أن النفط مواد هيدروكربونية تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي أما الآخرون فيعتقدون أن النفط ناتج عن تفاعلات كيماوية في الأرض بين مواد غير عضوية، وهي فيما يلي:[3]

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي، 2011، ص13.

[2] محمد أزهر السماك، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1981، ص11.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 15.

1. النظرية العضوية

على وفق هذه النظرية فإن مادة المصدر الأولية للنفط والتي تسمى البروتوبترول (ProtoPetroleum) كانت عضوية، وأنها تكونت من بقايا بعض الكائنات الحية الحيوانية والنباتية وخاصة الأحياء البحرية الدقيقة التي تجمعت مع بقايا كائنات أخرى بعد موتها في قيعان البحار والمحيطات واختلطت برمالها وبرواسب معدنية أخرى، وأن هذه المواد العضوية غنية بالكربون والهيدروجين وهما العنصران الأساسيان في تركيب النفط، وأن النفط يحتوي على البورفيرين والنيتروجين الذين يوجدان في المواد العضوية.

لقد تحولت هذه المواد العضوية نتيجة لما تعرضت له من ضغوط هائلة وارتفاع كبير في درجة حرارة باطن الأرض بفعل تحركات القشرة الأرضية إلى صخور رسوبية تسمى بصخور المصدر، وفي ثناياها تحولت البقايا العصوية الغنية بالكربون والهيدروجين إلى مواد هيدروكربونية تكوّن منها النفط الخام والغاز الطبيعي نتيجة عوامل الضغط والحرارة والتفاعلات الكيميائية، إذ تقطر النفط من الصخور الكربونية تحت ضغط عالي وحرارة شديدة ثم وجد له مهربا جانبيا سهلا بين الطبقات إلى المناطق الباردة بعد أن دفعته إلى ذلك الغازات المتكونة وقت التقطير ويدعم هذه النظرية ما يلي:

– إن مناطق وجود النفط الخام هي الطبقات الرسوبية التي تكونت بفعل جرف السيول والأمطار ثم ترسيبها في البحار، وبهذا الصدد يوجد حوالي 99% من النفط الخام والغاز الطبيعي في الصخور الرسوبية.

– وجود مادة البورفيرين والنيتروجين في النفط الخام والغاز الطبيعي وضمن مكوناته مثلها هي موجودة فقط في خلايا الكائنات الحية النباتية والحيوانية.

– إن جميع الصخور المصدرية للنفط الخام والغاز الطبيعي تتكون بالقرب من شواطئ البحار أو في قيعانها مثل الخليج العربي وبحر الشمال ومن ثم فإنها تحتوي على بقايا الحيوانات والنباتات.

2. النظرية غير العضوية

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن المواد الهيدروكربونية المختزنة في الصخور في باطن الأرض لا يمكن أن يكون مصدرها المواد العضوية فقط مستندين فيذلك إلى بعض الظواهر الطبيعية وأهمها:

– وجود كميات كبيرة من الغازات الهيدروكربونية في الغلاف المحيط بكوكب الأرض والكواكب الأخرى.

– خروج غازات هيدروكربونية مع المياه الجوفية والبراكين.

– وجود رواسب صلبة للنفط على شكل عروق في بعض الصخور الغازية والمتحولة في كندا وفي الصخور الرسوبية (الحجر الرملي) في الولايات المتحدة الأمريكية وفي شبه جزيرة سيناء.

– سهولة تحضير مركبات الإيثان والميثان والإيتيلين والبنزين في المختبرات وهي مواد غير عضوية.

وعلى العموم فإن النظرية الغير عضوية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر تفسر نشأة النفط على أنه ناجم عن تفاعلات كيميائية على نطاق واسع في باطن الأرض بين العناصر اللاعضوية مثل الهيدروجين والكربون أو كبريتيد الحديد مع الماء أو مع العناصر الأخرى، غير أنه لا يوجد دليل حقيقي على حدوث هذه العمليات في الطبيعة، كما أن أغلب الحقول النفطية لم تعكس وجود النفط الخام بسبب العوامل اللاعضوية فقط [1].

ومن أشهر الافتراضات على النشأة غير العضوية للنفط ما ذكره الكيميائي الروسي (ميديليف) من أن تكوين الهيدروكربونات ناجم عن تفاعل كميات كبيرة من كبريتيد الحديد التي كانت توجد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت ضغط وحرارة شديدين، وهناك افتراض آخر عن تفاعل كربونات الكالسيوم المكون للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين المجود في الغاز الطبيعي تفاعل نشأ عنه تكوين الميثان.

وعلى الرغم من الاعتراضات الكبيرة التي واجهتها هذه النظرية فإنها تستحق الاهتمام لاسيما وأن ثمة احتمالا أن يكون بعض ما يحتويه النفط من هيدروجين قد تكوّن بطريقة غير عضوية، ذلك لأن المادة العضوية البحرية العادية تحتوي على ما يتراوح ما بين 7– 10% من الهيدروجين بينما يحتوي النفط على ما يتراوح بين 11 – 15% [2].

الفرع الثاني: تعريف النفط

يمكن أن يمثل النفط مواد مختلفة من بينها النفط الخام وحده، والنفط الخام مصحوبا بواحدة أو أكثر من المواد هي المكثفات، وسوائل الغاز الطبيعي، والنفط الاصطناعي والسوائل، وتكون المكثفات التي يتم قياسها في حرارة فوهة البئر موجودة في المرحلة الغازية داخل المكمن، لكنها تتحول إلى سائل عند تعرضها لدرجة الحرارة والضغط السطحيين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم قياس النفط الخام والمكثفات معا، وتتم معالجة سوائل الغاز الطبيعي واستخلاصها من الغاز في محطة، لكن المسبب للحيرة و الخلط أن المكثفات يتم إيرادها أحيانا بوصفها من سوائل الغاز الطبيعي. أما النفط الاصطناعي فيتم استخلاصه من

[1] نفس المرجع، ص 16.

[2] نفس المرجع، ص 17.

خلال تحسين نوعية الزيت الثقيل أو رمال القار أو طفل الزيت (حسب الخطط المتبعة في أستراليا)، أو من تحويل الفحم الحجري أو الغاز بمنطقة فيشر– تروبش وتمثل السوائل النواتج التي نكسبها من عملية تكرير النفط.

وينقسم النفط إلى نوعين: تقليدي وغير تقليدي، لكن لا يوجد اتفاق حول الفاصل بين هذين النوعين. يرى بعض الكتاب أن النفط التقليدي يطلق على نواتج عمليتي الاستخراج الأولى والثانوي باستخدام الغمر المائي أو دفع الغاز فقط دون أن يشمل نواتج استخراج النفط المعزز، أما النفط غير التقليدي تتحدد بما يسمى بالترسبات غير المستمرة.

الفرع الثالث: مميزات النفط

تختلف الخواص الطبيعية للنفط الخام باختلاف أنواعه، فبعض منها ثقيل ولزج وبعضها الآخر خفيف ورائق وله رائحة خاصة ولونه عادة أسود يميل إلى الخضرة، لكن لون بعض أنواعه بني أو أصفر داكن كما تختلف درجة الوزن النوعي للنفط من الخام إلى آخر وتختلف نسبة الكبريت الذي يحويه، ومنه ما يحتوي على غاز كبريتيد الهيدروجين ويسمى زيتا مرا، ومنه مالا يحتوي على هذا الغاز ويسمى زيتا حلوا.

كما يتكون النفط الخام من جزيئات تحتوي على الكربون والهيدروجين وهما عنصرين أساسيين من العناصر الكيميائية المعروفة وباقي المكونات في الغالب تكون من الكبريت والنيتروجين [1].

وكان الفحم قبل الحقبة التجارية للنفط هو المصدر الأول والأساس للطاقة على المستوى العالمي حتى القرن الثامن عشر جاء النفط ليحتل مكانة في النصف الأول للقرن العشرين وذلك لأن النفط يتميز عن الفحم بالمميزات التالية: [2]

- قوة النفط الحرارية نسبيا عما هي في الفحم الحجري.
- سهولة نقل النفط لطبيعته السائلة.

– تبرز للنفط جملة من مشتقات نفطية، إضافة إلى اشتراكه في صناعات كثيرة من أهمها البتروكيماويات والأسمدة، أما الفحم الحجري فهو إسهامات محدودة إلى جانب استخدامه كوقود صلب.

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 11.

[2] نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهيرية، بن غازي، ليبيا، 2000، ص ص17، 18.

المطلب الثاني: أسعار النفط

هناك اعتبارات عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط، إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معيّن أو غيره، كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية وقبل الدخول في أساليب تسعير النفط نقوم أولا بتسعير السعر النفطي وأنواعه في السوق النفطية.

الفرع الأول: تعريف سعر النفط

إن تحديد سعر أي سلعة هو ناتج تفاعل كل من العرض والطلب على تلك السلعة، والنفط كغيره من السلع الأخرى يتحدد على أساس العرض والطلب بالإضافة إلى مجموعة من المحددات التي تحكمها مما يجعله معرّضا لتقلبات مستمرة جعلت الأسعار النفطية غير مستقرة.

والسعر في المفهوم العام هو عبارة عن التعبير النقدي عن قيمة السلعة في وقت ومكان معين.

ويعرف السعر النفطي بأنه تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها [1]، ويسير سعر النقط إلى القيمة النقدية للبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) [2].

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

1. **السعر المعلن:** هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي، وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ 1980 عندما أعلنت شركة ستاندرأويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن[3].

---

[1] بوشمط بشرى، عنصل حنان، **أثر أسعار النفط على أسواق الأوراق المالية، دراسة قياسية لحالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2015**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل،2016، 2017..

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 102.

[3] نفس المرجع، ص ص 106، 107.

2. **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسميات التي يمكن إدراجها فيما يلي:
   - حسميات الموقع الإلكتروني.
   - حسميات المحتوى الكبريتي.
   - حسميات درجة الكثافة.
   - حسميات قناة السويس.
3. **السعر الضريبي:** وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية.
4. **سعر الإشارة:** ويمكن أن يؤخذ باتجاهين هما:

أ. أن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق.

ب. يعين سعر الإشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكيل مؤشرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة.

الفرع الثالث: أساليب تسعير النفط

هي مجموعة الترتيبات والأنظمة التي وضعتها الشقيقات السبع لغرض تسعير برميل النفط وقد صممت قواعد التسعير هذه بطريقة تخدم مصالح الشركات النفطية الأجنبية وفي المقابل تقلل من وطأة المنافسة بين النفوط عالية الكلفة والنفوط منخفضة الكلفة مثل المنافسة بين النفط الأمريكي أو المكسيكي أو الفنزويلي مع نفط الشرق الأوسط وبالذات نفط الخليج العربي، ويمكن تصنيف أساليب تسعير النفط الخام إلى ما يلي:

1. قاعدة التسعير في نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم لغاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك تأثرت أسعار النفط بشكل كبير بسياستها ومصالحها وتحددت أسعار النفط في تلك الفترة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة، وقد تمخض هذا النظام عبر اتفاق ثم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي: شركة ستاندرأويل نيوجرسي، وشركة روايالدانتش وشركة شل. وقد طبق هذا

النظام عام 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي، إن نظام نقطة الأساس الحادية يعني باختصار أن السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد السعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاما على المستورد أي يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر [1].

2.نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك

بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945، إذ انتبهت البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وأمام ضغوطات الحكومة البريطانية على الشركات العالمية التي لم تجد أمامها غير الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط، وتم اتخاذ نقطة عيادان بإيران في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، ولم يمض وقت طويل حتى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات النفطية العالمية بتحديد سعر الأساس انطلاقا من " رأس تنورة" بالسعودية في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، خدمة لمصالحها بفعل تزايد صادراتها من المنطقة، ومنذ ذاك الحين أصبح للنفط نقطتين للتسعير، وبموجب هذا النظام يكون لدينا نقطتين للتسعير واحدة في الخليج العربي والثانية في خليج المكسيك[2].

المطلب الثالث: أسواق النفط العالمية

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى تعريف السوق النفطية ومميزاتها والعناصر المكونة لها.

الفرع الأول: تعريف السوق النفطية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب، فإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى سياسية وعسكرية ومناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى [3].

---

[1] نفس المرجع ، ص ص 105، 106

[2] نفس المرجع ، ص ص 107، 108.

[3] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 52.

الفرع الثاني: مميزات أسواق النفط العالمية

تتميز الأسواق البترولية بمجموعة من الخصائص وهي:[1]

– **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري:** أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع عن مصالحها كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

– **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصيرة:** يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا ذلك لأن العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

– **تتأثر السوق النفطية بالأسواق ذات صلة وثيقة:** تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:

✓ **أنها سوق أكثر تنافسية:** حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أي أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يعرض من طرف الشركات الاحتكارية، كما يتميز بمرونة أكبر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

✓ **أنها سوق شفافة:** أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حين أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب م اجل تقليل المخاطر الناجمة عن تدبدب الأسعار.

✓ **أنها سوق غير مستقرة:** يرجع عدم الاستقرار والسوق النفطية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه انتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية التي تترك آثارا واضحة على الأسعار.

---

[1] سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، مالية دولية، جامعة تلمسان 2014، ص30.

الفرع الثالث: أنواع أسواق النفط

نميز نوعين من الأسواق النفطية وهي:

- ✓ **السوق الفورية للنفط:** وهي أسواق ليس لها مكان جغرافي محدد تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري، وإنما هي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عمليتها و تعبر عن مجمل الصفقات التي يتعدى أجلها 15 يوم في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط [1].
- ✓ **الأسواق الآجلة:** نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر البترول ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون البتروليون سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل وهو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، وتتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطر التذبذبات في الأسعار، التسيير الحسن للمخزون، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البترولية وبكل شفافية [2].

المبحث الثاني: أهمية الثروة النفطية

مضت قرون عديدة والإنسان لا يملك إلا تلك المصادر البدائية والتي تتمثل في القوة العضلية، وقوة الحيوان، وقوة الهواء في صورة الشراع والمراوح الهوائية، وقوة المياه بصورتها البسيطة حيثما كانت الأنهار وغيرها من مصادر الطاقة البدائية، وبعدها كان اكتشاف الفحم الذي ساهم في تحريك دواليب الثورة الصناعية، وثم بعد ذلك جاء اكتشاف النفط [3]، ومع التطور التكنولوجي أصبحت الحاجة إلى النفط حيث أصبح يعتبر محرّك الحياة لكونه يتعلق بكافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للنفط

تعد الطاقة النفطية المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الاقتصادية والتي تمثل القلب النابض للاقتصاد الدولي والمتمثلة في:

---

[1] Oliver Ribel, «L'OPEC: **une organisation face à ces défis pétrole et technique**» , Association française de technicien et professionnels du pétrole, n !!! 418 janvier 1999, P95.

[2] بوجمعة قويدري قويشح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير فال العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص 56، 57.

[3] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، 2013، ص 68.

1. القطاع الصناعي

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى حدوث أزمات خطيرة، تزعزع الاقتصاد الدولي، لهذا يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون نفط، فالنفط يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج[1].

فالنفط مادة لأولية طبيعية يتم استعمالها واستهلاكها بعد إجراء عليها عدة عمليات صناعية مرحلية، كل منها تتميز وتختلف عن الأخرى، بل مستقلة عن بعضها رغم كون المادة الأساسية لنشاطها الصناعي هو النفط، فهناك الصناعات البتروكيمياوية التي يتزايد عددها باستمرار مشكلة في مجموعها العشرات من الصناعات الأساسية الكبرى مثل صناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة الجلود الصناعية، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المنظفات والمذيبات الكيماوية، صناعة المواد البلاستيكية.... إلخ.

2. القطاع الزراعي

لقد كانت الزراعة في الماضي تعتمد أساسا على الجهد الإنساني وأدوات بسيطة وقدر بسيط متواضع من المعارف وكان مفهوم الزراعة قاصرا (فلاحة الأرض)، والانطباع الذي تتركه في الذهن هو فلاح وزوج من الثيران ومحراث خشبي متهالك وثمارها المنتجة لا تكاد تكفي إعالة المزارع وعائلته، أما الزراعة الحديثة فقد دخلها عنصر جديد ألا وهو التكنولوجيا الحديثة ومفهومها أصبح صناعة الزراعة، والانطباع الذي تتركه في الذهن ليس كالانطباع السابق فهو يضم ساحبات (جرارات)، حاصدات، أسمدة كيماوية..... إلخ [2].

إن صناعة الزراعة هي التي ساهمت في توفير الوقت والجهد ودفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى، ولكن كل هاته الصناعة الزراعية تتحرك بالطاقة، والتي مصدرها النفط، فلو انقطعت إمدادات النفط فلا شك ان الزراعة ستعود بقرون إلى الوراء، وتنخفض بذلك الإنتاجية ويعجز القطاع الزراعي على توفير الغذاء.

---

[1] نفس المرجع ص 70.

[2] زاهر نصرت، **بين النفط والزراعة**، 2016 www.ahewar.org/s.asp2.aid :501573 & r=0

بالإضافة إلى الصناعة الزراعية وما شهدته من تطور ومساهمة الثروة النفطية في تطويرها وتحريكها، فنجد أن الثروة النفطية تلعب دورا بارزا في إنتاج المنتجات البتروكيميائية والمبيدات الحشرية وحتى أعلاف الحيوانات عن طريق ما يعرف بالتحويل الصناعي لبعض المنتجات النفطية [1].

3. القطاع التجاري

إنّ للنفط دور مؤثر وفعال في تنشيط التبادل التجاري سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات نفطية يتم تحويلها وتحريكها إلى جميع مناطق العالم، وإجمالي الصادرات العالمية للنفط تفوق صادرات العالم من المنتجات الزراعية وذلك بشكل كبير والسعودية وحدها تصدر من النفط ما يفوق صادرات العالم من الملايين، فيؤثر النفط بأوجه مختلفة على موازين مدفوعات الدول على اختلاف علاقاتها به سواء كانت مصدرة، منتجة أو مستوردة له [2].

المطلب الثاني: الأهمية العسكرية والسياسية للنفط

1. الأهمية السياسية للنفط

- بروز الدور السياسي للنفط

يلعب النفط دورا مهما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على أنه أساس السلم في العالم، وذلك لعدم توزيعه بشكل متكافئ، ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وكندا، وتعد الدول العربية وخاصة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم به، وهذا ما جعل سياسات الدول الصناعية تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى إقامة الحروب، ومن أبرز ما قاله في هذا السياق الوزير الخارجي السابق لأمريكا "هنري كيسنجر" «النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم»، وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية في 1980 وحرب الخليج 1990 وصولا إلى حرب العراق 2003، التي كان النفط السبب المباشر لكل منها [3].

---

[1] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص73.

[2] بوجمعة صادو، محي الدين بوتاعة، **تأثير تغيرات سعر النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية في الاقتصاديات النفطية**، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2013، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة جيجل، 2014، 2015، ص 31.

[3] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1986-2008**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 10.

– النفط كسلاح ضغط

لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله الأنظمة الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء [1]

2. الأهمية العسكرية

يقول أكنور في كتابه "إمبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1958 «من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل البنزين للطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر بل أكثر من ذلك أنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة».

إن هذا القول يعطي دلالة واضحة على الأهمية الإستراتيجية للنفط، فهو يعني الحياة أو الموت فعند قراءة بعض الوثائق والتصريحات عن أهمية النفط، فندرك انه يعادل الدم في شريان الحضارة الإنسانية المعاصرة [2].

والطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي خمسة بالمئة من الاستهلاك العالمي، وتزداد هذه النسبة خلال الحروب، فالكيروسين من أهم المشتقات التي يزيد عليه الطلب العسكري لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحروب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط ويتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في هذا العصر هو السيطرة على مناطق النفط [3].

المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة

1. بالنسبة للدول المنتجة

تعتبر الثروة النفطية أهم ثروة اقتصادية، وذلك باعتبارها مصدر الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في تحقيق تقدمه وتطوره، وان الدول المنتجة للنفط لا تعتبر مجرد مصدر للطاقة، بل يلعب دور محوري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، فالنفط له أهمية كبيرة إنتاجا وتصنيعا في دفع عجلة التنمية

---

[1] المرجع نفسه ص10.

[2] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 76.

[3] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 11.

والتقدم في الدول المنتجة له، فهو مصدر الأموال التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية في هذه الدول، فهو مصدر الدخل الرئيسي إن لم نقل الوحيد في الكثير من الدول المنتجة له، حيث يعتمد عليه في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة، فهي تساهم بشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة، وأصبح يطلق على عائدات البترول بالبترودولار، وهذا لأهمية هاته العائدات وآثارها العميقة على اقتصاديات الدول المنتجة للثروة النفطية.

لقد أصبحت الموازنات الحكومية للدول النفطية مبنية على أساس البترودولار وكانت الحكومات خلال فترات الفورة النفطية تزيد من حجم الإنفاق على كل مشاريع البنية التحتية، وزيادة الإنفاق على الواردات السلعية والخدمية مما جعل بعض الشعوب المنتجة للنفط وخاصة الخليجية منها تعيش كافة أشكال ومظاهر الترف والتبذير، هذا إضافة إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي على الخدمات والتعليم والصحة وهذا ما أدى إلى ظهور آثار سلبية واضحة على شعوب هذه الدول.

كما استعملت بعض الدول النفطية أموال البترودولار لزيادة إنفاقها العسكري، حيث أنفقت أموال ضخمة لشراء أسلحة من الدول الغربية، التي لا تزال قيمتهم مليارات الدولارات، استطاع العالم الغربي أن يسترجع جزء كبير من الموال النفطية، هذا كله يضاف إليه آثار سلبية لأموال البترودولار التي ظهرت آثارها في المنطقة العربية أكثر من أي منطقة في العالم وتتمثل هذه الآثار في:

- ✓ شهدت فترات الفورة النفطية تراكم فوائض بترودولارية ضخمة مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالصناديق السيادية والتي ساهمت في نقل أموال النفط إلى خارج الحدود الوطنية في شكل استثمارات وودائع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في وقت كان من المفترض أن توجه هاته الأموال إلى استثمارات وبرامج تنموية داخل حدودها الوطنية.
- ✓ إن أموال البترودولار أعطت شرعية للعديد من الأنظمة في الدول المنتجة للنفط حيث أصبحت الدول توزع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع، وهكذا تغطي جميع المشاكل بأموال النفط والاستمرار في الحكم وإن كانت الأنظمة فاسدة.
- ✓ الريع النفطي ساهم في بقاء الدول النفطية دون تطور إطلاقا وأصبحت هاته الدول تفتقد لكل مقومات الدولة اقتصاديا، جغرافيا، ديمغرافيا وحتى سياسيا.

✓ شكل البترودولار إغراء لتهديد أمن وحتى وجود العديد من الدول في المنطقة العربية وخير مثال ما حدث للعراق وليبيا، كما تكفل البترودولار بالإنفاق على ردع التهديد مثل ما يحدث مع دول مجلس التعاون الخليجي [1].

2. بالنسبة للدول المستهلكة

أصبح في وقت مبكر إنتاج للضرورة الأولى، كمصدر إضاءة ومادة لتشحيم الآلات، ثم بالطبع كمادة للسيارات وجميع وسائل النقل، كما يساعد على توفير الاستقلال الاقتصادي به وذلك لأن النفط أعطى أكبر مصدر للأرباح مسجلة على الإطلاق، ولهذا السبب سمي بالذهب الأسود[2].

إن مصلحة الدول المستهلكة للبترول سواء الدول الأوربية أو الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على مستودعات النفط الرئيسية في العالم، فأنشأت لتحقيق ذلك شركات بترولية عالمية تنتشر في جميع أنحاء العالم قصد تمويل دولها بالطاقة اللازمة لأي تطور قطاعي، فهذا ما جعل الدول العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة للسيطرة على منطقة الخليج وذلك لاعتبار هذه المنطقة المستودع الرئيسي لاحتياطات البترول في العالم، خاصة مع العلم أن أوربا من أكثر المناطق فقرا بالنسبة للنفط، على عكس أمريكا إلاّ أنها تعتبر غير كافية لتلبية احتياجاتها المحلية من الطاقة، وهذا لارتفاع استهلاكها ولاحتفاظها بجزء كبير من مخزونها كاحتياطي استراتيجي بعيد المدى.

إن استهلاك الثروة النفطية من طرف الدول الصناعية أخذ في ارتفاع مستمر خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا راجع لانخفاض سعره خاصة النفط الخام.

ومازالت استهلاكات الدول الصناعية من النفط في ارتفاع، ويلاحظ أن استهلاكه من طرف دول العالم الثالث حيث يقدر أن الفرد في الدول الصناعية يستهلك الطاقة ويزيد عن 25 ضعفا مقارنة باستهلاك الفرد في الدول المتخلفة [3].

المبحث الثالث: تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات

يعتبر البترول موردا حيويا ناضبا ومصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث ما هو مرتبط أساسا بالمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما

---

[1] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص ص 84،85.

[2] www. lejdd.fr/International/USA/Interview-Auzanneau-**les-Etats-Unisontune véritable-Dépendance-Au pétrole**-732304.

[3] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص 86.

تجنيه من ضرائب ودخل قومي عام يعتمد على عائدات البترول والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها.

المطلب الأول: تأثير على سعر الصرف

إن النقد ليس كباقي السلع، فإذا اضطربت قيمة سلعة ما، مثلا سلعة ضرورية في الاستهلاك المحلي، فإنها تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد ككل، بل تؤدي إلى اختلال جزئي في سوق تلك السلعة، أما إذا كانت السلعة قاعدية كالنفط مثل الجزائر فإن اضطراب بقيد سعر سوق يؤدي إلى اضطراب قيمة النقد، مما سيؤثر على الاقتصاد كله وهو واقع المر في الاقتصاد الجزائري.

1. أثر سعر النفط على سعر وسياسة الصرف في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي في الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، وقد أسهم في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي الجزائري للإدارة والاستقرار على العملة، وقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينات إلى غاية 2009 تطورات نتيجة تغير العوائد النفطية التي تظل تخضع لتحركات أسعار النفط [1].

مرحلة 1970-1988

ابتداء من يناير 1974 تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات، كان فيها معامل ترجيح الدولار الأمريكي مرتفع نسبيا، باعتباره العملة المرجعية في تداول أسعار البترول وتسديد خدمات المديونية، وبسبب أهمية العائدات المتأتية من تصدير البترول بالنسبة للجزائر، وفي سنة 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة بترولية معاكسة دفعت بالسلطات العامة إلى الاقتراض من الخارج ومضاعفة القيود المفروضة على الواردات في نفس الوقت من أجل مواجهة الانخفاض في عائدان النفط، وبين سنتي 1986 و1988.

تبنى بنك الجزائر سياسة صرف نشطة سمحت بخفض قيمة الدينار الجزائري 31% بالنسبة لسلة من العملات كما أدّت القيود المطبقة بتوزيع العملة الصعبة والقيود المفروضة على الدخول لسوق الصرف وسياسة نظام الحصص المطبقة على الواردات إلى ظهور سوق الصرف الغير رسمي في الجزائر.

---

[1] سمية مودي، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط وسع الصرف في الجزائر، مقاربة تحليلية وقياسية**، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 8، 9.

مرحلة من 1988-1994

في هذه الفترة تخلت الجزائر عن نظام التخطيط المركزي للاقتصاد وقامت بإصلاحات اقتصادية شاملة بغية التحول نحو اقتصاد السوق، وكانت المحاولة بإصلاحات تعديل الهيكل الذاتي والتي كان من بينها قانون استقلالية المؤسسات، إلا أن هذه الإصلاحات زادت تدهورا في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما دفع الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي الذي فرض إصلاحات اقتصادية أكثر لبرالية على الجزائر، وقد سمحت هذه الإصلاحات للمؤسسات الخاصة من الدخول لسوق الصرف الأجنبي بوساطة غرفة التجارة والإعلان عن التحويل الجزئي لدينار ابتداء من 1991، حيث أعطيت لمجلس النقد والقرض صلاحية وضع سياسة الصرف والسياسة النقدية، وقد سمح قانون المالية التكميلي لسنة 1991 للمؤسسات والخواص الحق في حيازة حساب بالعملة الصعبة، كما تم في هذه الفترة إصلاح نظام الأسعار حيث تحول من نظام الأسعار المحددة إداريا إلى نظام الأسعار المحررة، وفي نفس السنة تم تخفيض قيمة العملة بأكثر من 100% وذلك بفرض زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث أصبح الدولار الواحد يعادل 22 دينار جزائري واستمر هذا الانخفاض حيث فقد الدينار أكثر من 50% من قيمته الحقيقية وذلك منذ أكتوبر 1991 إلى غاية نهاية 1993.

مرحلة بعد 1994

ابتداء من 1995 تم تطبيق نظام الصرف العام المدار والذي سمح بتقلب الدينار الجزائري مع إمكانية تدخل البنك المركزي في بعض الحالات للتأثير على سعر الصرف الاسمي، ورغم اعتماد الجزائر ابتداء من 1994 على التحويل الجاري للدينار إلا أن الرقابة على الصرف لازالت صارمة، وتهدف السلطات وراء تلك الرقابة الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من مخاطر تسرب رؤوس الأموال.

وتطبقت هذه الرقابة على حركة رؤوس الموال وخاصة في تسيير العملات الأجنبية الناتجة عن عمليات التصدير وفيما يخص الصادرات خارج المحروقات فإن 50% من العملات الأجنبية المحققة منها تترك لبنك الجزائر مقابل حصول المتعامل مقابلها على الدينار الجزائري، والباقي يوضع في حسابات بالعملة الصعبة لصالح المتعامل، أما فيما يخص عائدات المحروقات فتطبق عليها رقابة كلية حيث فرض على مؤسسة سوناطراك بإيداع أموالها بالعملة الأجنبية لدى بنك الجزائر وذلك حسب قانون 16 ماي 1991.

فعرفت احتياطات الصرف الأجنبي بسبب ارتفاع أسعار البترول، فيما لم تتجاوز احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي خمسة ملايير دولار في سنة 1995، وصلت في 2000 إلى عشرة مليارات دولار ومازال احتياطي الصرف في ارتفاع حتى سنة 2014. وخلال هذه الفترة عمل بنك الجزائر على الإدارة المثلى لهذه الاحتياطات وهذا من خلال توظيفها في أذونات الخزانة الأمريكية ولدى البنوك العالمية التي تتميز بتنقيط جيد من قبل هيئات التنقيط العالمية، كما تم توزيع هذه الاحتياطات بين العملات الرئيسية العالمية [1].

2.سعر النفط والنقمة الهولندية

تعتبر المواد النفطية من بين أهم العوامل التي تؤثر على تغير سعر الصرف، وتعرف هذه الظاهرة بلعنة الموارد، وأول ما ظهرت في هولندا أين تم اكتشاف الغاز في بحر الشمال الذي عاد عليها بعوائد جذبت رؤوس أموال كثيرة إلى داخل البلد وبالتالي أدت إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية، مما سبب هذا الارتفاع إلى ضعف الصادرات الغير الغازية لهولندا، وقد أطلق على هذه الظاهرة " بالمرض الهولندي".

وكما يستدل من هذه الظاهرة فإنها لم تكن مقصورة على البلدان النامية، ولا على صادرات المحروقات ولا حتى على صادرات المواد الأولية، إذ أن نفس التأثيرات التي أحدثها ازدهار صادرات المحروقات لوحظت بالنسبة لصادرات النحاس الزامبية والكاوكاو الغانية.

فعواقب هذه الظاهرة تتمثل في التخلي عن القطاعات الأخرى، لصالح المورد الجديد المكتشف، وبالتالي تناقص إنتاجية هذه القطاعات وتضاؤل القيمة المضافة في الدخل الحقيقي.

فتطور قطاع المحروقات في الجزائر أثر على جميع القطاعات الأخرى ولكن بدرجة متفاوتة. فبالنسبة لقطاع الصناعة فقد عرف تطور ملحوظ في السبعينات ثم تراجع في الثمانينات والتسعينات ليزداد بنسبة كبيرة مع بداية القرن الجديد وهذا بفعل تطور الصناعة النفطية والغازية في الجزائر، أما قطاع الخدمات فقد عرف انخفاضا مقارنة بالسبعينات والثمانينات، أما قطاع الزراعة فقد كان مهمش بدرجة كبيرة خلال الستينات والسبعينات، هذا طبيعي لاعتبار اقتصاد الجزائر بعد الاستقلال لم يملك إمكانية زراعية بدرجة فورية، وكانت نتيجة الثورة الزراعية في الثمانينات قد أعطت نتائج جيدة استمرت في التسعينات،

[1] شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011ن 2012، ص ص 77، 79.

لكن بعد ذلك عرف تدهور بفعل التهميش الذي عرفه لصالح قطاع المحروقات، أما قطاع الاتصالات فقد عرف تطورا ملحوظا مقارنة بالقرن الماضي وذلك بسبب دخول شركات كبرى خاصة في هذا المجال. أما سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري TCR فعرف ارتفاع في قيمته مقارنة بالعملات الأخرى خلال السبعينات بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية، واستمر هذا حتى الثمانينات لينخفض بشدة في التسعينات لاسيما مع الجزائر اقتصاد السوق واضطرارها لتخفيض سعر الصرف في 1994، واعتبارها لنظام سعر الصرف الصدارة [1].

المطلب الثاني: من خلال الواردات

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة بالخارج والتي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، وبما أن زيادة الواردات ستؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات

سنتطرق من هنا إلى أهم محددات الطلب على الواردات وتصريفها باختصار وهي المتمثلة في الصادرات، سعر الصرف، الأسعار، احتياطي الصرف الأجنبي، إجمالي الناتج الوطني.

1. الصادرات

إن للصادرات تأثير ثنائي على الواردات حيث تؤثر على الواردات من جانبين: أولا الصادرات الصناعية وتحتاج هذه إلى مواد خام وسلع وسطية قد تكون غير متوفرة محليا وهذا يتطلب استيرادها وهنا يكون تأثير الصناعة التصديرية فبزيادتها تزيد الواردات مع السلع الوسطية والمواد الأولية والجانب الثاني هو إن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم في تكوين احتياطات للإنفاق على الواردات، وهنا تكون الزيادة في الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى سبب في زيادة الاستيراد وهو ما يؤدي زيادة الواردات.

2. سعر الصرف

تكون عادة لتغيرات سعر الصرف آثار سريعة على تدفقات التجارة مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب

[1] عبد الحميد لخديمي، محمد بن بوزيان، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر**، دراسة تحليلية وقياسية، مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/02، ص 205.

على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات [1].

3. الأسعار

إنّ سعر السلعة هو العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات حيث، إذا دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة وسعر تلك السلعة، بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة.

4. احتياط الصرف الأجنبي

إنّ للواردات في الدول النامية خضوع بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة خضوعها لمستوى الدخل، حيث يعتبر احتياط الصرف في هذه الدول المصدر الأول والرئيسي لتمويل الواردات [2].

5. الدخل

تبعا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محدّدات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل الوطني واتخاذه كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات

هناك بعض العوامل التي لها دور هام في التأثير على التركيب السلعي للواردات، والتي سنتطرق إلى أهمها وهي: التنمية الاقتصادية، سياسات توزيع الدخل، التغيرات الديموغرافية، هيكل الحماية الجمركية.

1. التنمية الاقتصادية

ويؤثر هذا الجانب من حيث تنفيذ برامج وخطط التنمية في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى السلع والخدمات الاستثمارية، والتي نكون مستوردة من الخارج غالبا، وهذا ما يزيد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية مما يزيد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات، بالإضافة إلى ذلك إن تنفيذ

---

[1] غبشي عبد الرزاق، **أثر تقلبات النفط على الواردات الجزائرية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، 2016، ص 14.

[2] نفس المرجع، ص ص 14، 15.

برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، وهذا يؤدي أيضا إلى الزيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية قصيرة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي، وعلى عكس ذلك فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد وبذلك تقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات[1].

2. سياسة توزيع الدخل

ولهذا الجانب تأثير أيضا حيث أن سياسة توزيع الدخل عل هيكل الواردات من تحيزها اتجاه فئة معينة دون أخرى، هذا يعني أنه إذا كانت هاته السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون لها أهمية أكثر من باقي الواردات من السلع الاستثمارية والوسطية يزداد، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات مع السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهية.

3. التغيرات الديموغرافية

وهذا الجانب يعتبر من العوامل الهامة التي لها أثر على تحديد التركيب السلعي للتجارة الخارجية لأن النمو السكاني بمعدلات مرتفعة يزيد في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودي الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة، فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب[2].

4. هيكل الحماية الجمركية

يؤثر هذا الجانب بأن هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة يؤدي إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة، والعكس صحيح، هذا يعني أن تخفيض الدولة للتعريفة الجمركية على سلع معينة يؤدي إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع وبشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

---

[1] نفس المرجع، ص 15.

[2] نفس المرجع، ص 16.

المطلب الثالث: التأثير على معدل تضخم المستورد

يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية إعادة تصدير التضخم التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنعة المصدرة للدول المنتجة للنفط تعويضا عن ارتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان.

وتعتبر سنة 2007 أحسن دليل على ذلك، فارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب زيادة الطلب أدى إلى رفع معدل التضخم العالمي، ومن آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد هو زيادة حدة الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف الإنتاج المعيشية، وجزء كبير من هذه الضغوط مصدره التضخم المستورد، وذلك من خلال حركة واردات السلع الصناعية من البلدان الصناعية المتقدمة. والجدول الموالي يوضح آثار أسعار النفط على التضخم المحلي:

الجدول رقم 01: آثار أسعار النفط على التضخم المحلي في الجزائر.

Année	CPIM %	CPIG%	GDO%	PP%	GGDP%
1995	22,5	29,780	2,1	9,03	3,8
1996	23,4	18,679	2,3	20,11	4,2
1997	-12	5,734	2,1	-7,88	4,2
1998	-0,8	4,950	0,4	-34,22	2,6
1999	-1,7	2,646	1,6	42,27	3,4
2000	5,4	0,339	1,3	57,71	4,7
2001	-4,3	4,226	0,9	-16,30	2,4
2002	0,5	1,418	0,8	5,19	3
2003	5,1	2,580	1,9	16,04	4
2004	12,9	3,566	3,7	27,65	5,1
2005	10,9	1,640	1,5	40,55	4,4
2006	7,1	2,531	1,2	20,75	5,1
2007	16,8	3,521	1,2	13,09	5
2008	20,6	4,444	-0,1	36,17	3,8

المصدر: لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

حيث:

CPIM %: التضخم المستورد.

CPIG%: التضخم المحلي.

GDO%: نمو الطلب العالمي على النفط الخام.

PP%: تقلبات أسعار النفط.

GGDP%: نمو الناتج المحلي.

يوضح الجدول أعلاه كيف ساهم نمو الطلب العالمي على النفط الخام ونمو الناتج المحلي التأثير على أسعار النفط، وبالتالي ارتفاع في التضخم العالمي الذي يبرز من خلال التضخم المستورد وأثره على التضخم المحلي.

فمن الجدول نلاحظ أن أسعار النفط تابعة لتغيرات تقلبات النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط، لكن هناك عوامل أخرى تعمل على تقلباته وفي سنة 1998 انخفض سعر النفط بسبب الأزمة المالية الآسيوية التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، وذلك لاعتبار دول جنوب آسيا تشكل جزءا كبيرا من الطلب العالمي على النفط، وقد أخذ بعدها اتجاه تصاعدي، لكن بعدها انخفض سعر النفط بشدة بسبب الهجومات على برجي الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارها أعظم اقتصاد في العالم، فقد تم خلال هذه الفترة إغلاق أسواقها المالية والنفطية بسبب حالة عدم الاستقرار، أثر بشكل حاد على انخفاض سعر النفط العالمي ولكن بعد مرور تلك المرحلة بدأ يرتفع سعر النفط.

ومع أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007 التي أثرت على الأسواق النفطية أين انخفض سعر النفط بشكل محسوس.

كل هذه العوامل المذكورة تبين مدى تداخل العوامل التي تحدث تغيرات أسعار النفط، وقد أدت الزيادة في تكلفة النفط إلى ارتفاع في تكلفة السلع والخدمات العالمية مسببة ارتفاع في التضخم العالمي[1].

[1] لخديمي عبد الحميد، **آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2011 ص 169

خلاصة الفصل

من خلال الفصل الثاني نستخلص أن النفط يمثل العصب الرئيسي للتطورات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أضحى استخدام واستهلاك النفط من قبل أغلب اقتصاديات العالم من الحقائق الأساسية المتعارف عليها اليوم. وذلك نظرا للأهمية والدور البالغ الذي يلعبه النفط في دفع عجلة النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم مهما اختلفت درجات ومستويات نموها. وأصبح يعتبر من أهم موارد الثروة الاقتصادية في العالم المعاصر نظرا للفعالية التي لعبها في إعادة رسم الخريطة السياسية، الاقتصادية وحتى الدولية.

ولعل تجارة النفط في السوق العالمي ستظل تتسم بالتغير وصعوبة التحكم فيها وذلك لتعدد العوامل المؤثرة فيها وتساهم بنسب مرتفعة من التجارة العالمية خاصة وانه يتدفق من مجموعة من الدول باتجاه مجموعة أخرى مما يجعل أي تغير في أسعار النفط يؤثر على ميزان مدفوعات الدول.

الفصل الثالث: مقارنة أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال الصدمتين.

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2008-2013

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2017.

المبحث الثالث: مقارنة تقلب أسعار النفط على ميزان المدفوعات ما بين الفترتين

تمهيد

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى فقطاع المحروقات ظل القطاع المهيمن على الاقتصاد الوطني، والجزائر كغيرها من الدول المنتجة للنفط تتأثر وتأثرت بتقلبات أسعاره إما بالارتفاع أو الانخفاض، وذلك باعتمادها الشبه كلي على صادرات النفط وتمويل خزينة الدولة، هذا ما جعل الاقتصاد الوطني يعاني في ظل هاته الصدمات والتي تباينت حدتها على أداء مختلف المتغيرات الاقتصادية.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سيعرض في المبحث الأول تأثير تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2008-2013، وتم تخصيص المبحث الثاني من الدراسة لتأثير تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، أما المبحث الثالث فسيتم من خلاله مقارنة تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات ما بين الفترتين.

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر 2008-2013

تعتبر تذبذبات أسعار النفط وتقلبها ارتفاعا وانخفاضا دور سلبي وأثر كبير على ميزان مدفوعات الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، كما أن لحركة الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات السلعية أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات والذي يعتمد بالأساس على نسبة كبيرة من صادرات قطاع المحروقات.

المطلب الأول: التأثير من خلال الميزان التجاري

الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا في السنوات الستة من 2008 إلى 2013، ومن اجل دراسة التأثير من خلال الميزان التجاري لابد من دراسة أثر تذبذب الأسعار على الصادرات والواردات.

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2008- 2013

الجدول رقم 02: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2008-2013

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر البرميل (بالدولار)	99،9	62،3	80،2	112،9	111	109

Source : Ministère de L'énergie et des Mines.

من خلال الجدول نلاحظ إن أسعار النفط في 2008 بلغت 99،9 دولار للبرميل، أما سنة 2009 شهدت تدهورا ملحوظا فقد تهاوت من 99،9 دولار للبرميل سنة 2008 لتبلغ 62،3 دولار للبرميل سنة 2009، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي كان لها أثر واضح على سوق النفط بالرغم من أن سنة 2008 هي السنة التي شهدت بروز الأزمة المالية العالمية، إلا أن أسعار النفط لم تتأثر بذلك سنة 2008 وذلك نتيجة الطلب المتزايد على النفط، لتعود بعد ذلك للصعود سنة 2010 حيث وصلت إلى 80،2 دولار للبرميل ثم 112،9 دولار للبرميل لتعود لتنخفض مجددا إلى 111 دولار للبرميل وهذا نتيجة تدهور الأوضاع في السوق النفطية العالمية.

الشكل رقم 02:تطور أسعار النفط خلال الفترة 2008-2013.

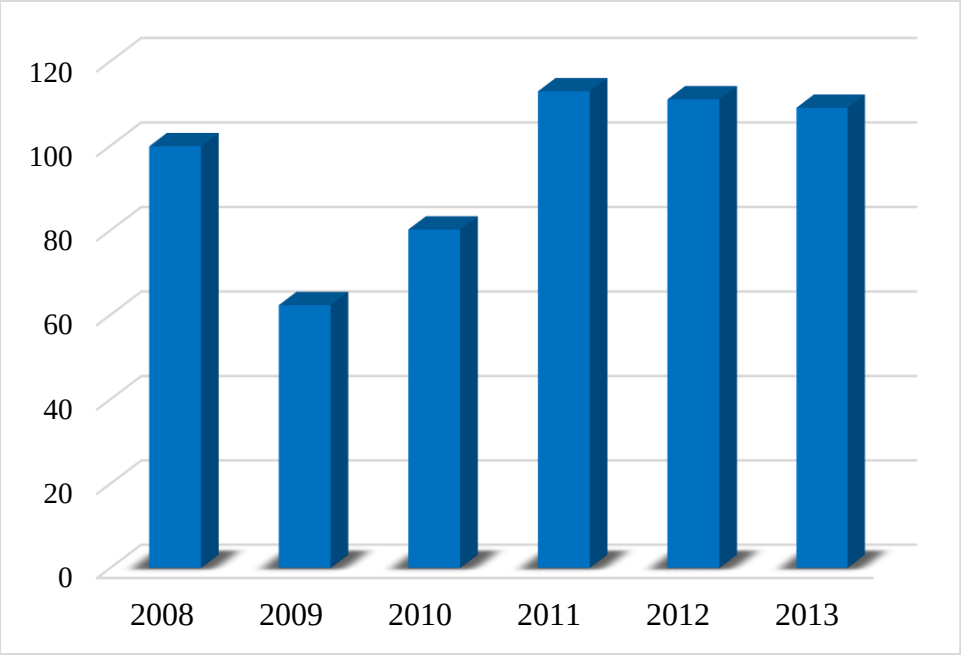

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

الفرع الثاني: التأثير على الصادرات خلال الفترة 2008-2013

في الجدول الموالي سوف نبين أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة 2008-2013.

الجدول رقم 03: أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة 2008-2013.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار النفط
2008	79،298	77،361	1،937	99،9
2009	45،194	44،128	1،066	62،3
2010	57،053	55،527	1،526	80،2
2011	73،489	71،427	2،062	112،9
2012	71،866	69،804	2،062	111
2013	65،917	63،752	2،165	109

المصدر: أحمد عثماني، محي الدين لوزري، تغيرات أعار النفط وتأثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2015 مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر، إلا أن الصادرات الغير نفطية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة، حيث انتقلت من 1،937 مليار دولار سنة 2008 إلى 2،165 مليار دولار سنة 2013 وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في البرامج التنموية (برامج الإنعاش الاقتصادي، برامج دعم النمو الاقتصادي، وبرامج توطيد النمو الاقتصادي).كما نلاحظ أن حصيلة الصادرات الإجمالية التي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96 % مرتبطة بشكل كلي بأسعار النفط حيث أن التغيرات في هذه الأخيرة ينعكس بشكل كلي على التغيرات التي تصيب حصيلة الصادرات الكلية.

الشكل رقم 03: نسب تغير أسعار النفط والصادرات خلال الفترة 2008-2013.

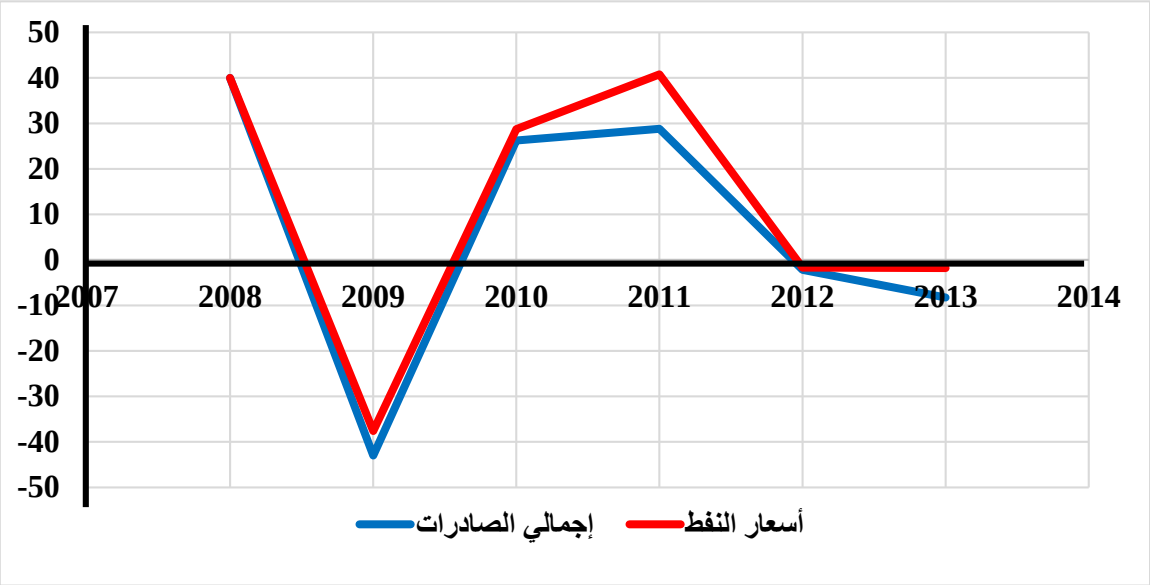

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

الفرع الثالث: التأثير على الواردات خلال الفترة 2008-2013

في الجدول الموالي سوف نبين تأثير الواردات خلال الفترة 2008-2013.

الجدول رقم 04: تأثير الواردات على أسعار النفط خلال الفترة 2008-2013.

السنوات	الواردات الاجمالية	أسعار النفط
2008	39،479	99،9
2009	39،294	62،3
2010	40،473	80،2
2011	47،247	112،9
2012	47،490	111
2013	54،852	109

المصدر: أحمد عثماني، محي الدين لوزري، تغيرات أعار النفط وتأثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2015 مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن حصيلة الصادرات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا، منتقلة من 39،479 مليار دولار سنة 2008 إلى ما يقدر ب 54،852 مليار دولار سنة 2013، وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط والتي انتقلت أسعارها من 99،9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 109 دولار للبرميل سنة 2013، وهذا الارتفاع يعود كذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في البرامج التنموية التي اعتمدت فيها على زيادة حجم الواردات. ومنه يتبين لنا ان حصيلة الواردات خلال الفترة متعلقة بارتفاع أسعار النفط التي عرفت أرقام قياسية.

الشكل رقم 04: تأثير أسعار النفط على الواردات خلال الفترة 2008-2013.

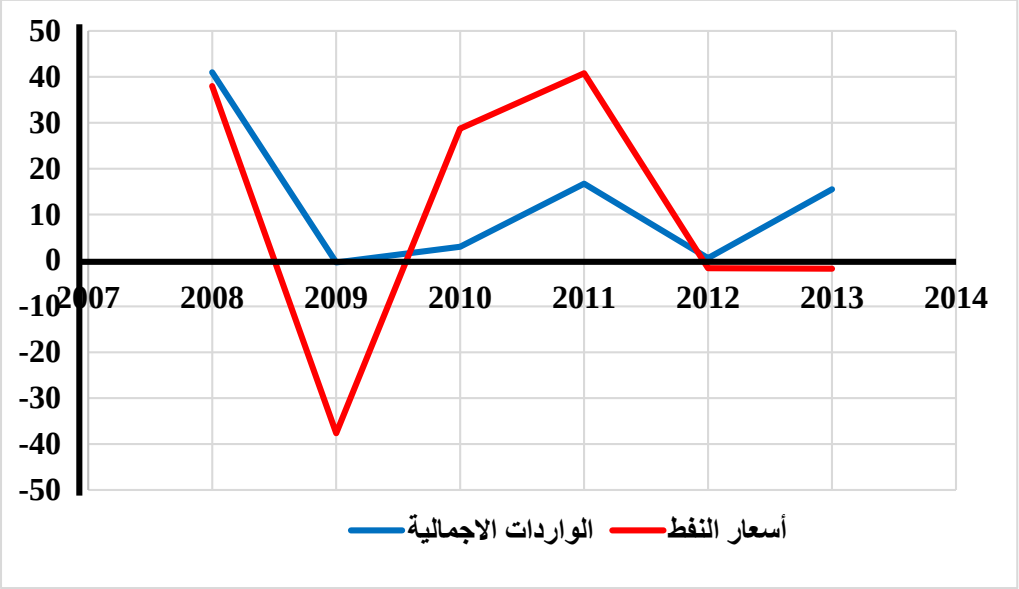

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

الفرع الرابع: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2013

الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا في كل السنوات الستة من 2008-2013 ويمكن تفسير ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 05: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2013.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	رصيد الميزان التجاري	سعر النفط
2008	40،60	99،9
2009	7،78	62،3
2010	18،20	80،2
2011	27،96	112،9
2012	20،16	111
2013	9،72	109

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر من 1998 إلى 2015.

سجل الميزان التجاري فائض بقيمة 40،6 مليار دولار خلال سنة 2008، ويعتبر أكبر قيمة له وهذا ما يعبر عن وضع إيجابي، في حين انخفض بشكل كبير في سنة 2009 بانخفاض قدره 7،78 مليار دولار وفي سنة 2011 نلاحظ من الجدول حالة فائض وارتفاع مستمر في رصيد الميزان التجاري

بلغت ذروته 27،96 مليار دولار سنة 2011 لينخفض الرصيد من جديد مسجلا 20،16 مليار دولار ثم 7،92 مليار دولار سنتي 2012-2013 على التوالي.

ومنه نستنتج أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة متعلق بالتغيرات لأسعار النفط والتي عرفت أرقاما قياسية.

الشكل رقم 05: نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2013.

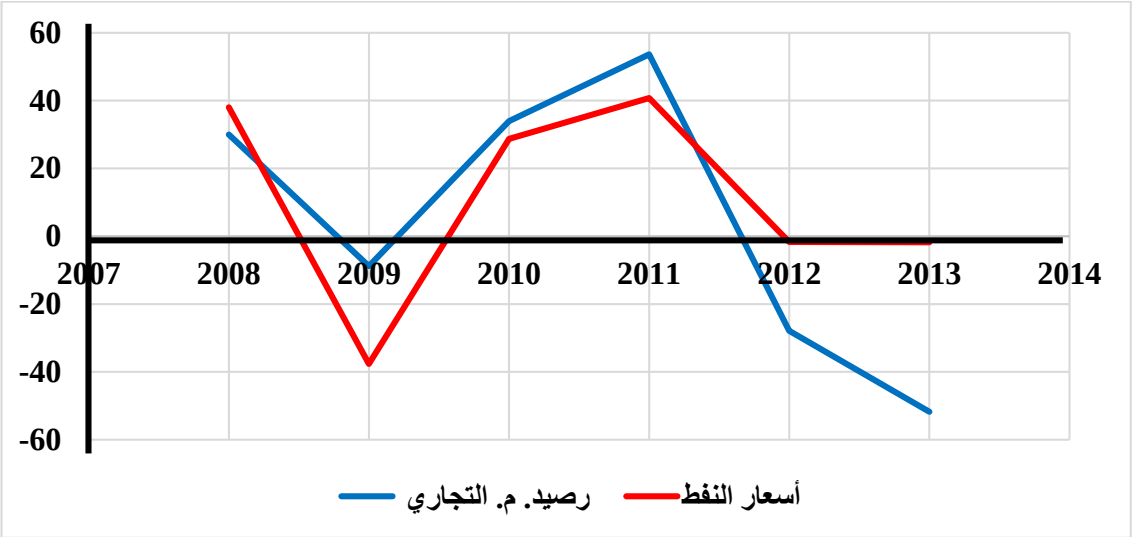

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

المطلب الثاني: من خلال سعر الصرف

عرف سعر الصرف تغيرات خلال الفترة 2008-2013 تغيرات بتغير أسعار الصرف من خلال الجدول سنحلل أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف.

الجدول 06: أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف.

السنوات	معدل التضخم	سعر الصرف	سعر النفط	نسبة التغير في سعر الصرف%
2008	4،4	69،58	99،9	-
2009	6،1	72،64	62،3	-4،39
2010	4،1	74،37	80،2	-2،38
2011	5،7	72،85	112،9	2،04
2012	9،7	77،55	111	-6،45
2013	3،25	78،15	109	-0،77

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات والوزارة المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار البترول تعرضت لتقلبات خلال الفترة 2008-2013، حيث كان لها تأثير على نسبة التضخم حيث ارتفع بنسبة 38،36 % خلال فترة 2008-2009 وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة حيث انخفض سعر النفط من 99،6 دولار للبرميل إلى 62،3 دولار للبرميل وكان هذا الانخفاض نتيجة أزمة الرهن العقاري الذي كان له أثر على الطلب على البترول، وبالتالي انخفاض مدا خيل الدولة من العملة الصعبة مما أثر على سعر الصرف وهذا الانخفاض في العملة قدر بـ 4،39 % أي 64،58 دينار للدولار الواحد خلال 2008 إلى 72،64 دينار للدولار الواحد.

ومع ارتفاع أسعار البترول ما بين 2009 -2011، أدى ذلك إلى انخفاض في معدل التضخم، حيث انتقل من 6،1 % إلى 5،7% بارتفاع مدا خيل الدولة بفضل الزيادة في أسعار النفط، وارتفاع سعر الصرف، لكن هذا الارتفاع مر بمرحلتين حيث أن خلال الفترة 2009-2010 ظل في انخفاض لكن بنسبة أقل مقارنة بسنة 208 حيث قدرت نسب التغير ب 4،39% وانتقل إلى 2،38% سنة 2010 ثم عرف انخفاضا سنة 2011 حيث انتقل من 72،85 دينار للدولار الواحد إلى 74،34 دينار للدولار الواحد سنة 2010.

أما سنة 2012 عرفت أسعار النفط انخفاض بنسب قليلة وهذا التغير أدى إلى ظهور تغيرات في معدلات التضخم مما أثر على القدرة الشرائية وانخفاض في مدا خيل الدولة وبالتالي انخفاض سعر الصرف حيث انتقل من 72،85 دينار للدولار الواحد سنة 2011 إلى 78،15 دينار للدولار الواحد سنة 2013.

الشكل رقم 06: نسبة التغير في أسعار النفط وسعر الصرف خلال الفترة 2008-2013.

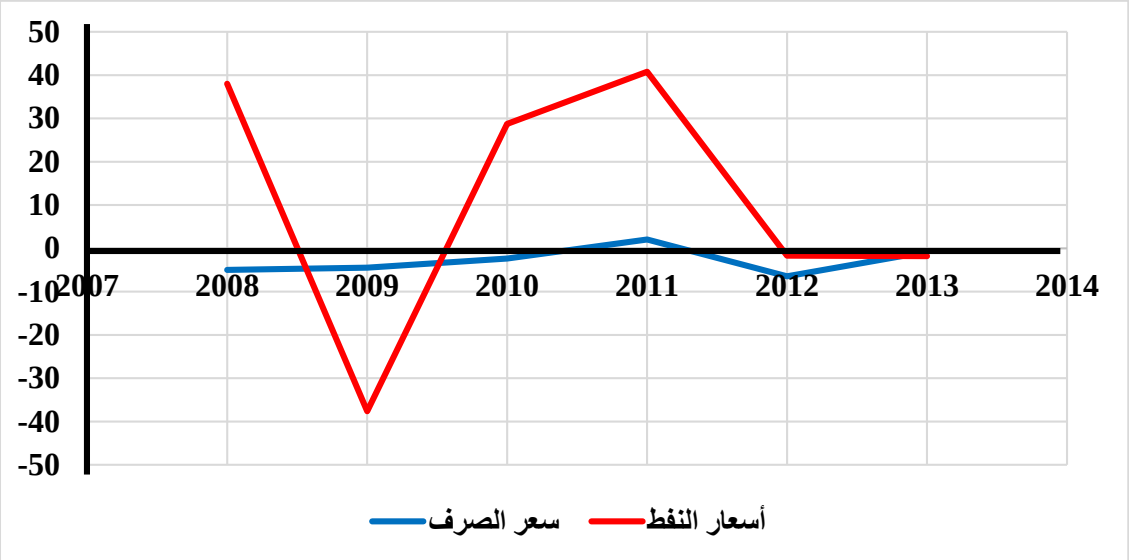

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

المطلب الثالث: التأثير من خلال احتياطي الصرف

تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بالاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97،5% من الصادرات الجزائرية، إذ يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة من خلال المداخيل التي يوفرها في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، قد استطاعت الجزائر تكوين احتياطي صرف فاق 110 مليار دولار نهاية 2007 بفضل الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط التي تخطت سقف 100 دولار للبرميل، إلا أنه في المقابل شهد الدولار الأمريكي مستويات منخفضة أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو مما ساهم في الحد من القدرة الشرائية للعائدات النفطية الجزائرية.

وتعرف القدرة الشرائية لبرميل النفط أنها مقدار السلع والخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل ما يُدره برميل النفط المصدر من مال، يعني أن السعر النقدي ينبغي أن يكون المقدار الذي يستطيع شراء نفس كمية السلع والخدمات التي كان من الممكن الحصول عليها بالقياس إلى نقطة زمنية محددة هي سنة الأساس.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في مستويات الأسعار الاسمية في النفط الخام مقابل انخفاض في القوة الشرائية لهذه العوائد بسبب انخفاض سعر الصرف الدولار الحقيقي حيث بلغ السعر الاسمي لسلة خامات الأوبك ما قيمة 94،1 دولار مسجلا نسبة ارتفاع تقدر ب 36،2 % من عام 2007 لينخفض عام 2008 بشكل حاد لم يسبق له مثيل بمقدار 27،7 دولار للبرميل خلال شهر أكتوبر ثم إلى 38،6 دولار في شهر ديسمبر 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية على سوق النفط، أما السعر الحقيقي للنفط فقد بلغ سنة 2008 ما يقارب 75،3 دولار للبرميل وفي سنة 2009 بلغ سعر سلة خامات الأوبك ما يقارب 61 دولار للبرميل مقابل 48 دولار كسعر حقيقي.

بالنسبة للجزائر فقد بلغ سعر النفط الجزائري صحاري بلند 99،9 دولار للبرميل سنة 2008، وقد كانت هناك قيمة ارتفاع مقارنة بسنة 2007 حيث بلغت 24،5 دولار، وقد شهدت سنة 2009 تراجع سعر النفط الجزائري إلى 62،3 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض 37،63% ليرتفع سنة 2010 حيث بلغ 80،2 دولار للبرميل بقيمة ارتفاع تقدر ب 17،9 دولار لتستمر في الارتفاع سنة 2011 بنسبة ارتفاع 32،7% أي 112،9 دولار للبرميل، وسجلت سنة 2012 انخفاض بقيمة 1،9 دولار وسنة 2013 بقيمة انخفاض تقدر ب 2 دولار أي بقيمة 109 دولار للبرميل.

كان من بين التأثيرات الإيجابية لارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية، وعلى هذا الأساس لا أحد ينكر بأن هناك ارتباط وثيق بين أسعار البترول ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للبترول وخصوصا الجزائر وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 07: أثر أسعار النفط على احتياطي الصرف.

السنوات	سعر النفط	احتياطي الصرف	نسبة التغير %
2008	99،9	143،1	-
2009	62،3	148،91	4،06
2010	80،2	162،22	8،93
2011	112،9	182،22	12،32
2012	111	190،66	4،63
2013	109	194،01	1،75

المصدر: بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياطات الدولية للجزائر في ارتفاع مستمر حيث قدرت سنة 2008 بـ 143،1 مليار دولار ثم بـ 148،91 مليار دولار سنة 2009 بنسبة زيادة قدرها 4،06% ونسبة زيادة تقدر بـ 8،93% في سنة 2010 حيث بلغ احتياطي الصرف 162،22 مليار دولار وزيادة في السنوات 2011 ،2012 و2013 بـ 12،32%، 4،63% و1،75% على التوالي.

حيث بلغت سنة 2013 أعلى معدل لها ب 194،01 مليار دولار بعد أن تجاوزت أسعار البترول عتبة 100 دولار للبرميل نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على هذه الثروة بعد تعافي الاقتصاد العالمي من آثار صدمة 2009 وزيادة النمو في كل من الصين والهند وانخفاض مخزون الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم 07: نسبة التغير في سعر النفط واحتياطي الصرف خلال الفترة 2008-2013.

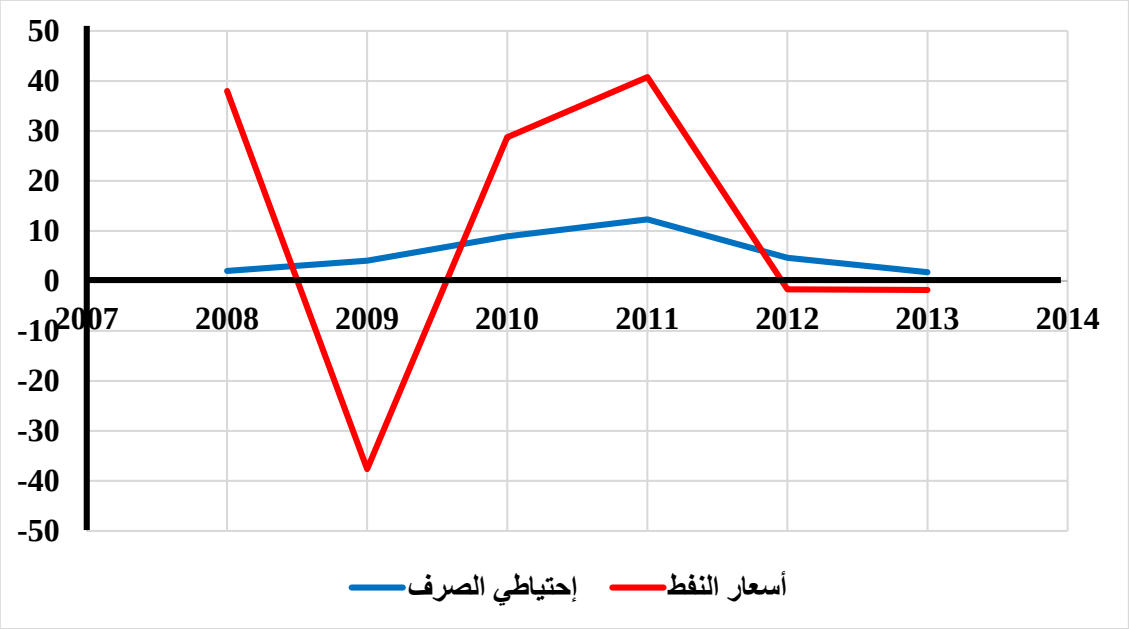

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2017.

إن ارتفاع أسعار البترول وانخفاضها من شأنها التأثير على الاقتصاد الجزائري إما بالإيجاب أو السلب، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2017.

المطلب الأول: التأثير من خلال الميزان التجاري

لعبت أسعار البترول دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها، ولذلك سنقوم باستعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على حصيلة الصادرات والواردات ثم نتناول دراسة الأثر على رصيد الميزان التجاري.

الفرع الأول: التأثير على الصادرات خلال الفترة 2014-2017

سنحاول دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 08: أثر تذبذب أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة 2014-2017

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار النفط
2014	62،88	60،3	2،58	96،29
2015	37،78	35،72	2،06	49،49
2016	30،02	28،23	1،79	40،68
2017	34،76	32،87	1،89	51،85

المصدر: من إعداد الطالبين انطلاقا من إحصائيات المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات، في حين أن الصادرات الغير نفطية عرفت تراجعا من 2،58 مليار دولار سنة 2014 إلى 1،79 مليار دولار سنة 2016، لترتفع بنسبة قليلة سنة 2017 لتصل إلى 1،89 مليار دولار.

رغم انخفاض قيمة الصادرات الغير نفطية إلاّ أنها في تحسن وارتفاع مقارنة مع إجمالي الصادرات حيث كانت تمثل 4،10 % سنة 2014 وارتفعت إلى 5،96 سنة 2016، لتنخفض قليلا سنة 2017 لتصل إلى 5،43 % من إجمالي الصادرات.

أما فيما يتعلق بإجمالي الصادرات فإن قيمتها تراجعت خلال الفترة ما بين 2014-2016 لترتفع سنة 2017 وكان هذا التغير موافقا للتغيرات في قيمة الصادرات من المحروقات التي انخفضت بدورها خلال الفترة 2014-2016 لترتفع في سنة 2017.

إن الانخفاض في الصادرات النفطية راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط، حيث انخفض بنسبة 48،6% ما بين 2014-2015 وبـ 17،8% ما بين 2015-2016ن وانتقلت حصيلة الصادرات النفطية من 60،3 مليار دولار سنة 2014 إلى 30،02 مليار دولار سنة 2016، وقد شهدت تحسنا ملحوظا سنة 2017 حيث ارتفع سعر النفط من 40،68 دولار للبرميل سنة 2016 ليبلغ قيمة 51،85 دولار للبرميل محققا ارتفاع في صادرات المحروقات بقيمة 4،64 مليار دولار.

الشكل رقم 08: تأثير أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة 2014-2017.

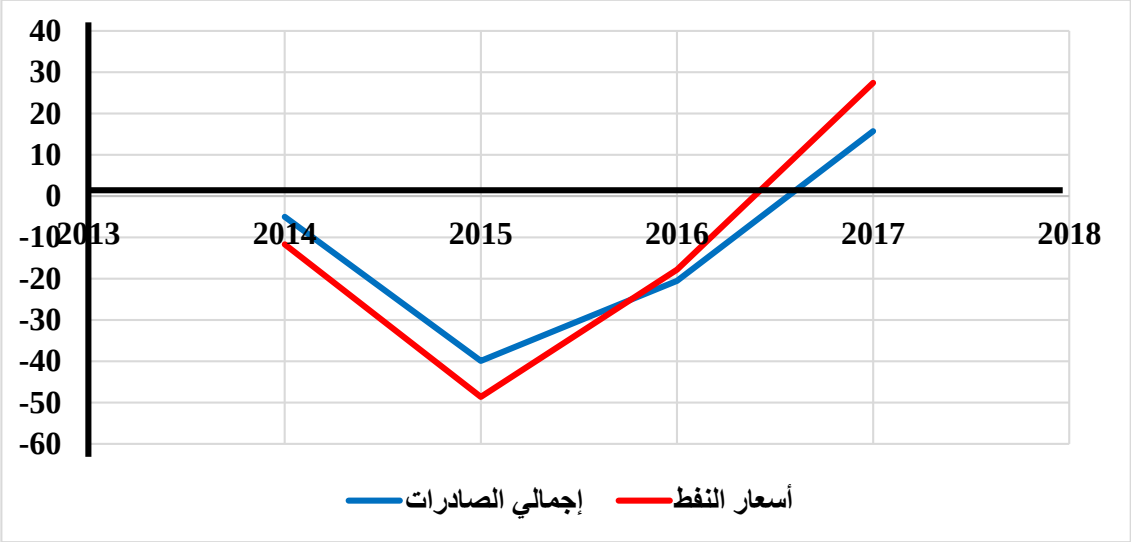

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

الفرع الثاني: التأثير على الواردات خلال الفترة 2014-2017

من خلال الجدول أدناه سنقوم بدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الواردات في الجزائر خلال الفترة 2014-2017.

الجدول رقم 09: تأثير الواردات على أسعار النفط خلال الفترة 2014-2017.

السنوات	الواردات الإجمالية	أسعار النفط
2014	58،58	96،29
2015	51،5	49،49
2016	47،08	40،68
2017	45،95	51،85

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن حصيلة الواردات خلال هاته الفترة عرفت انخفاضا حيث انتقلت من 58،58 مليار دولار سنة 2014 إلى 45،95 مليار دولار سنة 2017 وهذا الانخفاض راجع لانخفاض أسعار النفط التي انتقلت من 96،29 دولار للبرميل إلى 51،85 دولار للبرميل خلال هذه الفترة.

رغم تحسن وضعية أسعار النفط خلال سنة2017 إلا أن حصيلة الواردات ظلت تنخفض وذلك راجع إلى السياسة التي تعتمد عليها الجزائر لأجل حماية منتجاتها المحلية، كما أن وزارة التجارة ترغب في تقليص حصيلة الواردات حتى تصبح هذه الحصيلة ما بين 30 و35 مليار دولار حسب وزير التجارة ستستمر الجزائر في عملية تقليص وارداتها وذلك عن طريق منع استيراد بعض المنتجات ووضع رسوم جمركية على بعض هذه المنتجات وذلك من اجل تحسين وضعية الميزان التجاري، لكن رغم هذه السياسة المطبقة إلا أن حصيلة الواردات مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط حيث كلما انخفض سعر النفط انخفضت قيمة الواردات والعكس صحيح.

الشكل 09: نسبة التغير في رصيد الواردات خلال الفترة 2014-2017.

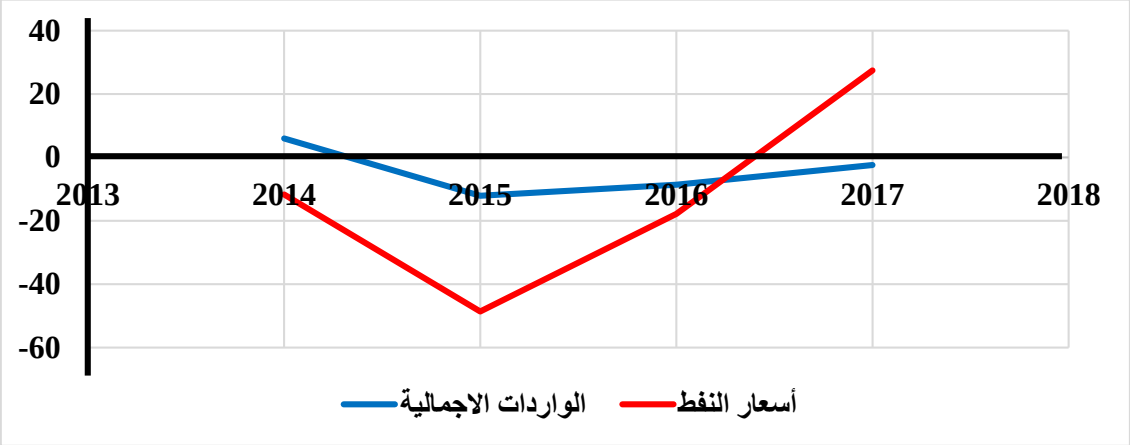

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

الفرع الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2017

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، من خلال هذا العنصر سنقوم بدراسة أثر التقلبات الحاصلة في سعر النفط على رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم 10: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2013.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	رصيد الميزان التجاري	سعر النفط
2014	4،3	96،29
2015	-13،74	49،49
2016	-17،03	40،68
2017	-11،19	51،85

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تغيرات في رصيد الميزان التجاري وهذا التغير ناتج عن التقلبات في حصيلة الصادرات والواردات خلال هاته الفترة.

عرف الميزان التجاري تقلبات كبيرة خلال الفترة 2014-2016 حيث سجل عجزا مقدرا بـ 17،06 مليار دولار وذلك بسبب انهيار أسعار النفط.

ومع السياسات التي اتبعتها الجزائر من أجل التقليص من وارداتها، تحسنت وضعية الميزان التجاري بنسبة 34،4% حيث أصبح رصيد الميزان التجاري في حالة عجز مقدرة بـ 11،19 مليار دولار بدلا من 17،06 مليار دولار في 2016، لكن هذا الانخفاض في عجز الميزان التجاري ليس راجعا لسياسة تقليص الواردات بل بفضل ارتفاع أسعار البترول حيث انتقلت من 40،68 دولار للبرميل في 2016، إلى 51،85 دولار للبرميل سنة 2017 أي ارتفاع بحوالي 27،45%.

الشكل رقم 10: نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2017

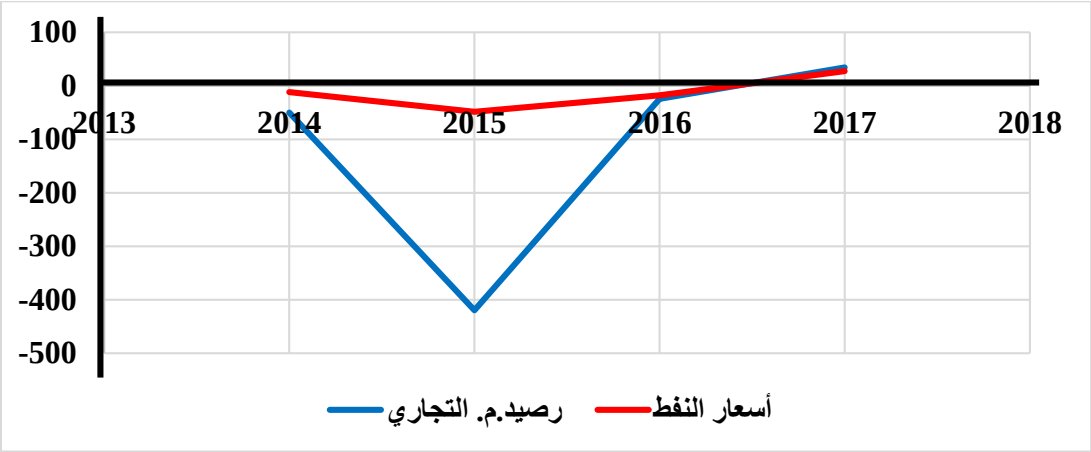

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10.

المطلب الثاني: من خلال سعر الصرف

إن التغيرات في أسعار النفط تؤثر على نسبة التضخم والقدرة التجارية للمستهلك، لذلك سنقوم بتحليل التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على أسعار النفط من خلال الجدول التالي.

الجدول 11: أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف.

السنوات	معدل التضخم%	سعر الصرف	سعر النفط	نسبة التغير في سعر الصرف%
2014	2،92	80،56	96،29	-
2015	4،78	100،46	49،49	-24،7
2016	6،4	109،47	40،68	-8،96
2017	5،59	110،96	51،85	-1،36

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات والوزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه لانقلاب أسعار النفط أثر على تغير في كل من معدل التضخم وسعر الصرف وذلك لاعتماد الجزائر على سعر الصرف المدار وفق التعليمة 95/8 المؤرخة في 1995/12/23 حيث أصبح سعر الصرف يحدد حسب العرض والطلب.

وباعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي فإن أي تأثير على سعر النفط يؤثر مباشرة على الاقتصاد ككل وعلى سعر الصرف بالخصوص.

فانهيار سعر النفط في 2014 أدى إلى رفع وانخفاض كلا من معدل التضخم وسعر الصرف على التوالي، حيث ارتفع معدل التضخم ب 119،17% خلال الفترة 2014-2016، حيث انتقل من 2،92% إلى 6،4 % ما أدى إلى انتقال سعر الصرف من 80،56 إلى 109،47 دينار للدولار الواحد خلال نفس الفترة أي انخفاض العملة بنسبة مقدرة ب 35،88%.

وهذا راجع إلى نقص مدخولات العملة الأجنبية إلى الدولة وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض العملة المحلية.

أما في سنة 2017 ارتفعت أسعار النفط وانخفض معدل التضخم بنسبة 12،6%، حيث انتقل من 6،4 % في 2016 إلى 5،59% في 2017 لكن رغم ذلك فإن سعر الصرف لم يرتفع بل انخفض بنسبة 1،36% وكان هذا الانخفاض بمثابة سياسة مطبقة من طرف الدولة حيث أرادت تثبيت سعر الصرف، ولولا هذا القرار لارتفعت قيمة الدينار مع ارتفاع أسعار النفط.

الشكل رقم 11: نسبة التغير في أسعار النفط وسعر الصرف خلال الفترة 2014-2017.

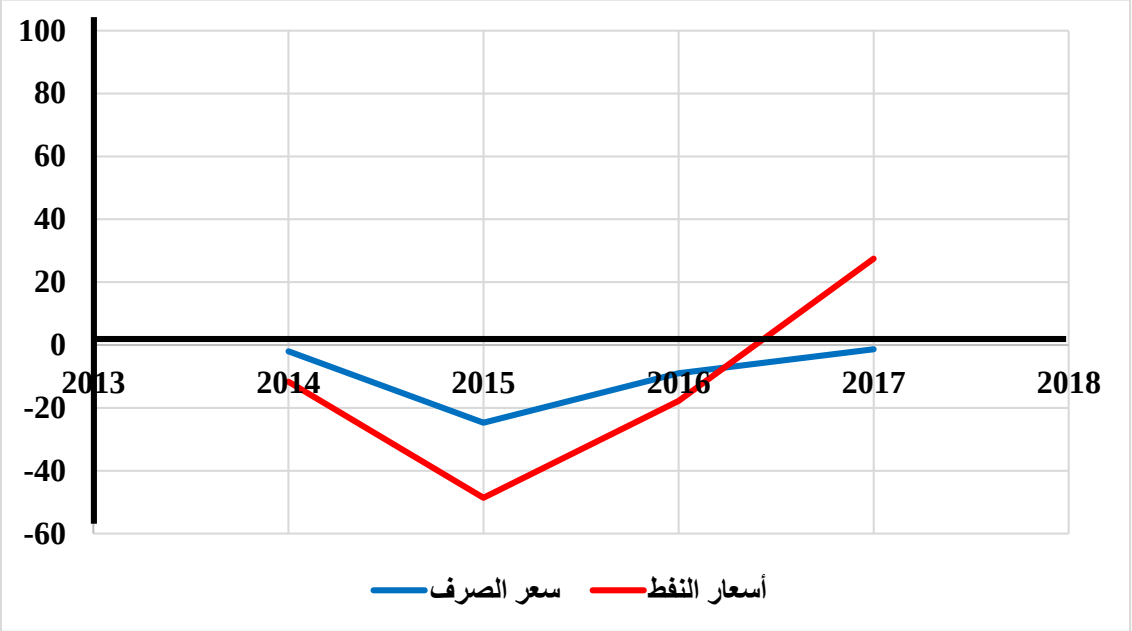

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

المطلب الثالث: التأثير من خلال احتياطي الصرف

سنقوم بتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على احتياطي الجزائر من العملة الصعبة وذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 12: أثر أسعار النفط على احتياطي الصرف.

السنوات	سعر النفط	احتياطي الصرف	نسبة التغير %
2014	96،29	149،9	-
2015	49،49	152	-15،50
2016	40،68	113،3	-25،46
2017	51،85	92،3	18،53

المصدر: بالاعتماد على المعطيات الواردة في جريدة Le matin d'Algérie.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض في احتياطي أسعار الصرف وكان هذا الانخفاض تابع لتدهور أسعار النفط ما أدى إلى تقليص الصادرات من المحروقات التي تمثل أكثر من 90% من صادرات الجزائر وفي المقابل بطء تراجع نسبة الواردات.

فتراجع أسعار النفط من 96،29 إلى 40،68 دولار للبرميل خلال الفترة 2014-2016 أدى إلى انخفاض احتياطي الصرف للجزائر بـ66،6 مليار دولار أي ما يعادل انخفاض بنسبة 37،52 % خلال تلك الفترة، ومع ارتفاع سعر النفط سنة 2017 تأثر احتياطي الصرف بصفة موجبة وذلك رغم الانخفاض في قيمته حيث انتقل 113،3 سنة 2016 إلى 92،3 مليار دولار سنة 2017، لكن هذا الانخفاض ذو نسبة موجبة لأن معدل التغير سنة 2014-2015 بلغ نسبة 15،5% كما بلغ 25،46% سنة 2015-2016، أما في سنة 2016-2017 فقدر بنسبة 18،53%.

الشكل رقم 12: نسبة التغير في سعر النفط واحتياطي الصرف خلال الفترة 2014-2017.

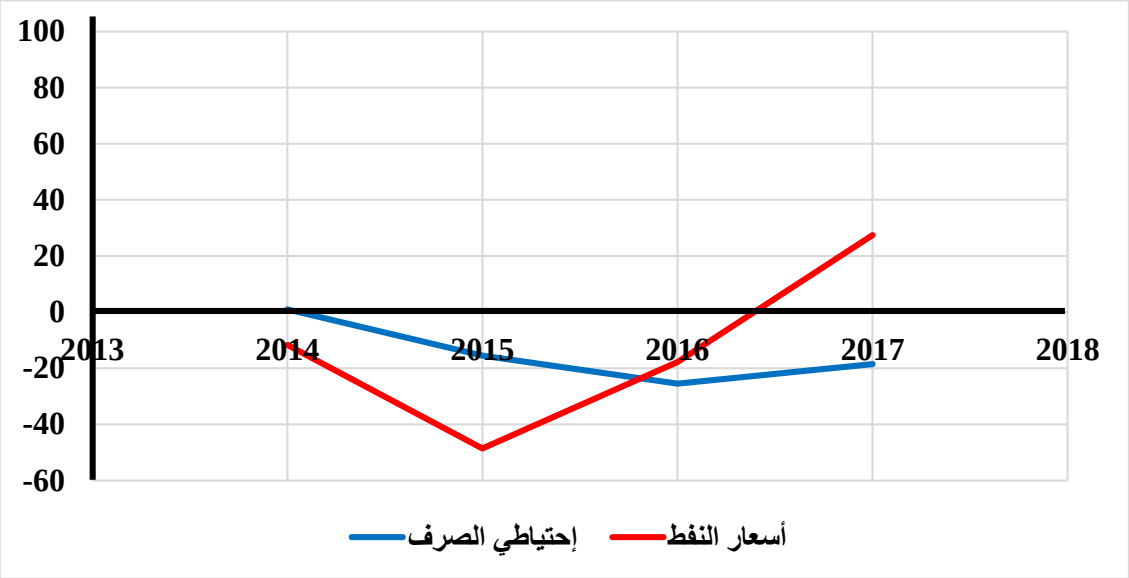

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

المبحث الثالث: مقارنة تقلب أسعار النفط على ميزان المدفوعات ما بين الفترتين

من خلال هذا المبحث سنقوم بإحداث مقارنة بين الفترتين على مدى تأثير ارتفاع وانخفاض أسعار البترول على ميزان المدفوعات، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، فقد تناول المطلب الأول الميزان التجاري، وفي المطلب الثاني سعر الصرف أما في المطلب الثالث احتياطي الصرف.

المطلب الأول: الميزان التجاري

أولا: الصادرات

نلاحظ من خلال الجدولين رقم 03 و08 أن تأثير تقلبات أسعار النفط على الصادرات في الفترة الأولى هو نفسه في الفترة الثانية، فمع ارتفاع أسعار النفط ارتفع رصيد الصادرات في الجزائر والعكس صحيح لكن التذبذبات في أسعار النفط بين الفترتين غير متشابه ما عدى سنة 2009 وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري ما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وبالتالي انخفاض سعره، لكن سرعان ما ارتفع سعر النفط ومعه الصادرات وذلك من سنة 2011 حيث استقر سعر النفط من جديد ولم تتجاوز نسبة التغير فيه 2% سنويا.

أما في الفترة الثانية فانخفاض أسعار النفط لم تكن بسبب أزمة بل الانخفاض هو الذي ولد أزمة اقتصادية حيث انخفض سعر البرميل إلى أدنى مستوى ممكن ووصل سنة 2016 إلى 40،68 دولار للبرميل ما أثر سلبيا على رصيد الصادرات من المحروقات وبالتالي على إجمالي الصادرات حيث قدر هذا الانخفاض بأكثر من 50%خلال سنتي 2014-2016 وأصبح يقدر إجمالي الصادرات من المحروقات ب 28.23 مليار دولار. وفي سنة 2017 ارتفع سعر النفط إلى 51،85 دولار للبرميل لكن هذا السعر مزال منخفضا ولم يساعد على رفع الصادرات من المحروقات.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فنلاحظ في الفترة الأولى أنها قد تراجعت لكن سرعان ما ارتفعت مع تحسن أسعار النفط، أما في الفترة الثانية فنلاحظ أن معدل حصيلة الصادرات خارج المحروقات قد ارتفع مع انخفاض أسعار النفط وذلك رغم الانخفاض في حصيلتها.

ثانيا: الواردات

نلاحظ من خلال الجدولان رقم 04 و09 أن تأثير أسعار النفط على الواردات في الفترة الأولى مختلف تماما عن الفترة الثانية حيث أنه في الفترة الأولى ورغم انخفاض أسعار النفط ب،37،63% خلال سنة 2009 إلا أن هذا لم يؤثر تماما على رصيد الواردات حيث انخفض بمعدل 0،45% فقط في المقابل انخفاض أسعار النفط في الفترة الثانية بمعدل 48،6% سنة 2015 أدى إلى تخفض قيمة الواردات ب 12،08% أي حوالي 26 مرة ضعف المرحلة الأولى.

ورغم ارتفاع أسعار النفط في المرحلة الثانية حيث انتقلت من 40،68 إلى 51،85 دولار للبرميل ما بين سنتي 2016 و2017 إلا أن حصيلة الواردات مازالت في انخفاض حيث سجلت تراجع مقدر بـ

2،4%، مقابل ذلك فارتفاع أسعار النفط في المرحلة الأولى أدت إلى ارتفاع حصيلة الواردات حيث كانت تقدر ب 39،29 مليار دولار سنة 2009 وأصبحت تقدر ب 47،24 مليار دولار سنة 2014.

ومع الانخفاض القليل في أسعار النفط ما بين 2011-2013 فالكل كان في انتظار تراجع حصيلة الواردات لكن في الحقيقة هذا لم يحدث بالعكس فقد ارتفعت إلى أقصى ما يمكن ووصلت 54،85 مليار دولار سنة 2013.

ثالثا: الميزان التجاري

من خلال الجدولان رقم 05 و10 نلاحظ أنه رغم انخفاض أسعار النفط في الفترة الأولى إلا أن رصيد الميزان التجاري كان دائما موجبا لكنه في حالة تدهور حيث انخفض إلى 31،13% ما بين 2008 و2011 وتراجع أيضا بمعدل 65،23% ما بين 2011-2013 رغم أن أسعار النفط تكاد تستقر وذلك راجع إلى الارتفاع الدائم في حصيلة الواردات مما يؤثر مباشرة على الميزان التجاري.

أما في الفترة الثانية فأصبح الميزان التجاري في حالة عجز وذلك لتراجع أسعار النفط إلى مستوى لم يعرف من قبل. ورغم انخفاض حصيلة الواردات إلا أن تأثير انخفاض أسعار النفط كان أكبر من تأثير انخفاض حصيلة الواردات، ومع ارتفاع أسعار النفط سنة 2017 تحسنت وضعية الميزان التجاري قليلا حيث انخفض عجزه بمعدل 34،4%، وقد ساعد هدا التحسن في استمرارية الدولة في تخفيض حصيلة الواردات على عكس ما حدث في المرحلة الأولى.

المطلب الثاني: سعر الصرف

من خلال الجدولين رقم 06 و11 نلاحظ أن التقلبات في أسعار النفط لم تؤثر بنفس الشكل على كلا الفترتين حيث أن انخفاض سعر النفط في الفترة الأولى يكاد لم يؤثر على سعر الصرف حيث انخفض بمعدل 4،39% مقابل 24،7% في المرحلة الثانية التي عرفت أيضا انخفاض في سعر النفط.

كما أن ارتفاع أسعار النفط في المرحلة الأولى أدى إلى تحسين العملة المحلية حيث ارتفعت بمعدل 2،04%، ومع بقاء تذبذب أسعار النفط لكن بمعدل ضعيف مما ساعد في تقليل تغيرات سعر الصرف، أما في المرحلة الثانية رغم ارتفاع أسعار النفط إلا أن سعر الصرف مازال ينخفض ولو بمعدل ضعيف جدًا مقدر بـ 1،36%.

المطلب الثالث: احتياطي الصرف

من خلال الجدولين 07 و12 نلاحظ أن تقلبات أسعار النفط في الفترة الأولى كان معاكسا تماما للفترة الثانية حيث أن انخفاض أسعار النفط في الفترة الثانية أدى إلى انهيار احتياطي الصرف حيث انخفض بمعدل 37،02% خلال سنتي 2014-2016، وارتفاع سعر النفط سنة 2017 لم يساعد على تحسين وضعية احتياطي الصرف حيث عرف انخفاضا مقدرا بمعدل 18،53% وكان ذلك سبب العجز المستمر في الميزان التجاري، حيث تم التخلص من هذا العجز عن طريق تسديد الفرق من احتياطي الصرف. أما في الفترة الأولى فرغم انخفاض أسعار النفط إلا أن احتياطي الصرف في ارتفاع مستمر، ويعود هذا الارتفاع إلى بعض العوامل منها تراجع الدولار أمام الأورو، كما أن ارتفاع الطلب على النفط بعد أزمة 2009 ساعد على زيادة احتياطات العملة حيث تجاوز سعر النفط بعد هذه الأزمة سعر 100 دولار للبرميل.

خلاصة الفصل

مما سبق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات الجزائري قد شهد عدة تذبذبات سواء خص ذلك الارتفاع أو الانخفاض في موازينه الفرعية بصفة عامة أو رصيده بصفة خاصة، وذلك نتيجة لما أملته الظروف والأوضاع الاقتصادية العالمية.

ومن منطلق أن قطاع المحروقات يعتبر من بين الدعائم الأساسية التي يعول عليها الاقتصاد الجزائري، ونتيجة لهذا التعديل المبالغ فيه تضرر الاقتصاد الوطني بدرجة كبيرة نتيجة لجملة التقلبات التي شهدتها أسعار النفط والتي أحدثت صدمة وزعزعة كبيرة على استقرار ميزان المدفوعات الجزائري، ومما سبق ذكره يتضح لنا جليا مدى تأثر رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بالتغيرات التي مست أسعار النفط سواء كان هذا التغير بالارتفاع أو الانخفاض. في حالة انتعاش أو ارتفاع أسعار النفط سجل الرصيد الإجمالي لميزان لمدفوعات الجزائري نوع من النمو حيث شهد تراجع والذي وصل في بعض الفترات إلى حالة عجز في هذه الموازين وذلك نتيجة التأثر الشديد بانخفاض أسعار النفط، وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية.

الخـــاتمة

الخاتمة

تحظى المعاملات الخارجية بأهمية كبيرة لجميع الدول، فمن خلالها تستطيع الدولة الحصول على ما تحتاجه من موارد، إمّا تكون مصدرة أو مستوردة للسلع والخدمات، تترتب عنها التزامات وحقوق لكل دولة على أخرى، حيث يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية التي تعتمد عليها الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية، حيث أن كل دولة تسعى لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها وذلك بالمحافظة عليه أو العمل على إعادة التوازن باتباع نظريات إعادة التوازن ومكونات السياسة الاقتصادية.

شكل قطاع النفط مكانا خصبا لكثير من الأبحاث والدراسات التي حاولت دراسة وتحليل مختلف جوانبه، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق النفطية تقلبات عديدة ومستمرة في أسعار النفط والتي أثرت على مختلف اقتصاديات الدول في العالم والجزائر خصوصا التي اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كليا. وجاءت هذه الدراسة كمحاولة الإجابة على الإشكالية التي تتمحور على تأثير تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال دراسة تأثير أسعار النفط على أهم بنود ميزان المدفوعات والتي من شأنها أن تقدم صورة واضحة وشاملة على الوضع الاقتصادي.

1. اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة والتحليل تمكنا من البرهنة على صحة بعض الفرضيات الموضوعة وبطلان بعضها الآخر يمكن توضيحها على النحو التالي:

- الفرضية الأولى صحيحة حيث أن ميزان المدفوعات يتعرض إلى الكثير من الاختلالات (عجز أو فائض)، وتوجد هناك الكثير من الآليات حيث تطبق حسب الفترة الزمنية وحسب كل بلد.
- تعتبر الفرضية الثانية صحيحة في حالة ما تكون في الدول المنتجة للنفط حيث أن اقتصادها مبني على الصناعة الاستراتيجية فهو المورد الأول لإيرادات الدولة، ويتغير سعر النفط بتغير حصيلة إيرادات الدولة ومنه يحدث التأثير على ميزان المدفوعات وذلك ما تم توضيحه في الفصل الثاني.
- تعتبر الفرضية الثالثة أيضا مؤكدة وذلك رغم انهيار أسعار النفط في الفترة الأولى إلاّ أن مؤشرات ميزان المدفوعات لم تتأثر سلبا بل العكس في بعض الفترات، حيث ان احتياطي الصرف كان في ارتفاع مستمر رغم الصدمة مقارنة بالفترة الثانية التي أثرت على ميزان المدفوعات حيث أصبحت كل مؤشراته في حالة عجز وهذا ما تم توضيحه في الفصل الثالث.

2. **نتائج الدراسة**

- يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات لا تقل أهمية عن بعضها، ويتم تسوية الخلل فيه إما عن طريق السياسة المالية أو النقدية.
- ميزان المدفوعات هو الذي يحدد الوضع الاقتصادي للبلد.
- يتحدد سعر البترول وفق قوى العرض والطلب.
- سيعاني الاقتصاد الجزائري من عدة صعوبات بسبب قلة تنوع الصادرات غير المحروقات.
- احتل النفط مكانه هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث اعتمدت عليه الجزائر منذ الاستقلال خلال مسيرتها التنموية، فاعتُبر القطاع النفطي مصدر أساسي ورئيسي للدخل في الجزائر.
- عند زيادة أسعار النفط يحقق ميزان المدفوعات فائضا وذلك لاتباع الدولة سياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية وفي حالة انخفاض أسعار النفط يحقق ميزان المدفوعات عجز وذلك لاتباع الدول سياسة انكماشية.

3. **الاقتراحات والتوصيات**

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والتي تتمثل في مايلي:

- تنمية الصادرات خارج المحروقات بغرض تخفيف الوزن الذي يمثله البترول في الصادرات وأثر هذه الصادرات على ميزان المدفوعات.
- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها.
- تحضير الاقتصاد الجزائري لعصر ما بعد النفط وتأهيله للاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4. **آفاق الدراسة**

في ختام هذه الدراسة نشير إلى أن بحثنا يعد مساهمة صغيرة في هذا الموضوع وهو مازال مفتوحا للبحوث والدراسات من نواحي أخرى نذكر منها:

- تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف.
- تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل الاقتصاد الجزائري.

قـائمـة المراجع

قائمــة الـمراجع

الكتب:

1. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2003.
2. هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر، دمشق، 2008.
3. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1981.
4. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية' 2001.
5. محمود زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.
6. محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
7. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي، 2011.
8. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهرية، بن غازي، ليبيا، 2000.
9. د، سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
10. عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة الدراسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، دار النشر مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
11. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
12. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007.
13. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، عمان، الأردن، أرصناء لنشر والتوزيع، 2004.
14. خالد احمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015.

15. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة العامة للكتاب، 1980.

المذكرات والأطروحات:

1. بوجمعة صادو، محي الدين بوتاعة، تأثير تغيرات سعر النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية في الاقتصاديات النفطية، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2013، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة جيجل، 2014، 2015.
2. بوجمعة قويدري قويشح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير فال العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.
3. بودريعات يونس، بوغرة نصر الدين، تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات، جامعة جيجل، الجزائر، 2017.
4. بوشمط بشرى، عنصل حنان، أثر أسعار النفط على أسواق الأوراق المالية، دراسة قياسية لحالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2015، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل،2016، 2017.
5. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، 2013.
6. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
7. لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2011.
8. ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
9. سمية مودي، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط وسع الصرف في الجزائر، مقاربة تحليلية وقياسية، جامعة بشار، الجزائر.
10. رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات في المدى الطويل، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2014-2015.

11. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، 2012.

12. غبشي عبد الرزاق: أثر تقلبات النفط على الواردات الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، 2016.

المجلات والمداخلات

1. وليد عبدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

2. عبد الحميد لخديمي، محمد بن بوزيان، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/02.

3. زاهر نصرت، بين النفط والزراعة

المراجع باللغة الفرنسية

1. Oliver Ribel,« L'OPEC : une organisation face à ces défis pétrole et technique », Association française de technicien et professionnels du pétrole, n !!! 418 janvier 1999, P 95.

المواقع الالكترونية

1. www.lejdd.fr/International/USA/Interview-Auzanneau-les-Etats-Unisontune véritable Dépendance Au pétrole-732304.

ملخص

في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق النفط العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر تقلب أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الصدمتين والتي أثبتت أن ميزان المدفوعات يرتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواءا بالارتفاع أو الانخفاض، أي ان هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط يترك أثرا على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، ميزان المدفوعات، الاقتصاد الجزائري.

Résumé :

Au vu des changements des prix du pétrole sur les marchés internationaux durant les périodes rapprochées et son impact sur l'Economie Algérienne, cette recherche vise à découvrir l'impact de ces variations sur la balance des paiements en Algérie pendant ces deux derniers chocs, et ont conclu que la balance des paiements est liée au prix du pétrole que ce soit en hausse et en baisse, en d'autres termes les changements des prix du pétrole affectent directement l'Economie Algérienne.

Mots clés : Prix du pétrole, Balance des paiements, Economie Algérienne